

مؤسسة دراسات وابحاث

تركيا

الملف الساخن

2013


مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
مؤسسة دراسات وأبحاث







الدين والفضاء العام في السياق التركي

محمد زاهد جول(*)

مدخل:

منذ أن ألغى **أتاتورك** الخلافة العثمانية، وأقام الجمهورية التركية عام ١٩٢٣م، وتولى رئاستها نحو خمسة عشر عاماً (١٩٢٣-١٩٣٨م)، و كما جاء في المبدأ الثالث من المبادئ الستة التي و ضعها لمبادئ الجمهورية؛ فقد فرض على الشعب التركي: "علمانية الدولة، ودون السماح لرجالات الدين التدخل في الحكم"[1]؛ أي أن **أتاتورك** أدخل تركيا في صراع الدولة مع رجال الدين، وأدخلها في إشكالية محاربة الدين والمتدينين، وليس التفاهم معهم أو احترام معتقداتهم، وهو ما ترجمه عملياً وسريعاً، وبشكل مكثف وشامل في ترك الدين ومظاهره السياسية والاجتماعية والثقافية والتربوية وغيرها... وكان من هذه الإجراءات، بعد إلغاء السلطنة والخلافة:

١. إلغاء الأوقاف والزوايا والطرائق الصوفية، وأسس إدارة الشؤون الدينية بدلاً من وزارة الشريعة وجعلها تابعة لمجلس الوزراء.
٢. منع اعتمار الطربوش والعمامة وروّج للباس الغربي.
٣. أغلق المدارس الدينية، واستبدل المحاكم الشرعية بمحاكم علمانية واضعاً قوانين مأخوذة من الدساتير الغربية.
٤. منع حجاب المرأة.
٥. ألغى استخدام الحرف العربي بالكتابة مستبدلاً إياه بالحرف اللاتيني.
٦. تبنى التقويم الميلادي.
٧. قام بإصدار قوانين تساوي بين الرجل والمرأة فيما يخص إجراءات الطلاق وحقوق الميراث.
٨. ألغى الألقاب القديمة"(٢).

---

1 . انظر: الجميل، الدكتور سيار، العرب والأتراك الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، تشرين أول/ أكتوبر ١٩٩٧م، ص ٣٢٦.

2 . انظر: الصالح، منال، نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية (١٩٦٩-١٩٩٧)، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ ٢٠١٢م، ص ٢٤.



مصطفى كمال (أتاتورك)

» علمنة أتاتورك للدولة التركية:

إن **أتاتورك** لم يعلمن الدولة مؤسسةً سياسية ودستورية فقط، وإنما فرض العلمانية على المجتمع كله، وعلى كافة مكوناته الاجتماعية والوقفية، بل فرض العلمنة على سلوك الأفراد، وحجر على حريتهم الشخصية بمنعه نوعاً من اللباس الشعبي أو التقليدي أو الشرعي، وفرض نوعاً غريباً وغربياً من اللباس.

لقد "مضى **أتاتورك** أبعد من ذلك عندما فرض مبدأ العلمانية في الدستور، وأنشأ مؤسسات تابعة للدولة تشرف على الشؤون الدينية و"تضبط" حركة الأئمة والوعاظ الذين تحولوا موظفين عند الدولة، كما ألغى الدروس الدينية من المدارس بموجب قانون "توحيد المدارس""[٣].

---

3 . نور الدين، محمد، قبعة وعمامة، بيروت، دار النهار، الطبعة الأولى، 1997م ص 20.

لقد قام **أتاتورك**، وخلال خمسة عشر عاماً، بعمل قطيعة ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية مع الماضي الإسلامي العثماني. ويمكن القول، إن القطيعة هي مع الحاضر الإسلامي؛ لأن الشعب التركي حتى لو وافق على عمل انقلاب ضد آل عثمان، فإنه لن يرتد عن الإسلام، وبذلك أقحم **أتاتورك** الشعب في حياة جديدة غربية دون أن يكون الشعب هو صاحب القرار الفكري والثقافي والاجتماعي، فضلاً عن أن يكون صاحب القرار السياسي؛

لذا.. "لم يستطع **أتاتورك** أن يرسخ نظام القيم الغربي وتعميمه لدى كل الفئات الاجتماعية في تركيا، فاقتصر ذلك على نخبة "كمالية" تتشكل أساساً من كبار الضباط، والموظفين، وأرباب المهن الحرة، فيما بقيت الأكثرية الساحقة مرتبطة بالإسلام، ممارسات وسلوكاً يومياً"[٤].

لقد كانت هذه الإجراءات موجهة لكل مظاهر الحياة الدينية، سواء كانت في الحياة السياسية أو الاجتماعية أو القضائية أو التربوية أو غيرها؛ مما جعل علماء الدين يقفون في وجه هذه الإجراءات التعسفية في الحرية الشخصية أو السياسية أو غيرها؛ وبذلك دخلت تركيا في صراع الهوية، وصراع الدين مع العلمانية الغربية، وهذا الصراع "تجسد في ظاهرتين:

- **الأولى:** الانتفاضات[٥] التي اتخذت طابعاً إسلامياً في العشرينيات والثلاثينيات رافضة إصلاحات **أتاتورك** العلمانية[٦]
- **الثانية:** في إدراك السلطة العلمانية نفسها، بعد رحيل **أتاتورك** عام ١٩٣٨م، وبدءاً من خليفته في الرئاسة (عصمت إينونو)[٧]، أن الاستمرار في معاداة الدين يتناقض مع المشاعر العامة"[٨].



(مصطفى كمال (أتاتورك)

4 . نور الدين، محمد، قبعة وعمامة، مصدر سابق، ص 20.

5 . من هذه الانتفاضات المسلحة انتفاضة الشيخ سعيد بيران نور سنة 1925م، انظر كتاب: منال الصالح، نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية، مصدر سابق، ص 25.

6 . أنظر: صابان، سهيل، تطور الأوضاع الثقافية في تركيا، تحرير عثمان علي، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، فرجينيا، الطبعة الأولى، 1431هـ - 2010م، ص 135.

7 . عصمت اينونو (1884-1973م)، ولد في مدينة أزمير والتحق بالخدمة العسكرية وانضم إلى حركة مصطفى كمال عام 1918م، انتخب نائبا له، وقاد سياسة تركيا نحو الحياد.

8 . نور الدين، محمد، قبعة وعمامة، مصدر سابق، ص 20.



مفهوم العلمانية:

نحن هنا نبين أن هذا المفهوم للعلمانية الذي فرضه **أتاتورك** على الشعب التركي هو الذي صنع الصراع بين الدين والعلمانية، وليس بين الدين والدولة فقط؛ ولذلك، فإننا نصف هذه العلمانية بالعلمانية الأجنبية والغريبة؛ لأنها كانت مأخوذة من المجتمعات الغربية، ومن المجتمع الفرنسي تحديداً الذي غالى في مكافحة مظاهر التدين في الحياة العامة، ولم تتوقف عند منع رجال الدين من التدخل في مسار الحياة العامة، أو فيما أطلق عليه فصل الدين عن الدولة، بل في وضع القيود على الحريات العامة؛ أي أن **العلمانية الأتاتوركية** لم تنبت من بيئة المجتمع التركي، ولم تستنبط من الدين الإسلامي، وهذا ما جعلها نبتاً هجيناً، متجاهلة اختلاف الهويات والحضارات والبيئات الثقافية والاجتماعية التي تؤمن بها كل أمة لوحدها، وغافلة عن اختلاف الأديان في مستوى تشريعها الدنيوي، وكيفية ارتباطه بالأخروي، فيما يتم التعارف عليه بعلاقة الدين بالدنيا، أو علاقة السلطة الروحية بالسلطة الزمنية.

حزب العدالة والتنمية والشعب التركي:

إن التلاقح الحضاري كان أحد أبواب النجاة للدولة العلية العثمانية في مراحلها الأخيرة، لو أخذت بالتنظيمات السياسية الحديثة، ولكن تأخر التجديد والتغيير والإصلاح، كان بفعل القوى المحافظة والقيادات الرتيبة أولاً، وهي التي جعلت قادة التغيير أو من أطلق عليهم الأحرار في مرحلة الإعداد للمرحلة الجمهورية التالية، يقومون بالإصلاح ضد القوى المحافظة انتقاماً وقهراً وجبراً أكثر منه قناعة وتشاوراً وتعاوناً، فكان التقليد النهضوي على الشعب التركي كبتاً وظلماً، وكان الانتقام الداخلي ضد المحافظين استبداداً وعدواناً، وهذا ما جعل الشعب التركي يواصل بحثه عن النهضة التي تصنع التوائم والتوأمة بين الشعب والحكومة، وهو ما لم يتحقق بأفضل صوره في المجتمع التركي إلا مع **حزب العدالة والتنمية**، في مطلع القرن الحادي والعشرين الميلادي؛ فقد جعل حزب العدالة والتنمية من الشورى ديمقراطية، ومن العلمانية حرية ومساواة، ومن المواطنة انتماءً وعطاءً، ومن الإجماع دستوراً، ونجح في جعل التاريخ فخراً لا عاراً، ومن التدين عزة لا ذلة، ومن الاقتصاد قوة لا تسولاً، ومن السياسة عظمة لا تبعية.



على أن ما جاء به **حزب العدالة والتنمية**، لم يكن انقلاباً فكرياً مفاجئاً في الفكر السياسي الإسلامي، وإنما نتيجة تطور متواصل في التجديد الفكري والفقهي والسياسي للفكر الإسلامي على مدى قرن كامل أو أكثر؛ فحزب العدالة والتنمية درس وتعلم من تطور الحياة السياسية، وتطور الاجتهاد الفكري الإسلامي منذ قيام



الجمهورية، وبالأخص في تطوره الأخير قبل وصول الحزب إلى السلطة السياسية عام ٢٠٠٢م في تجربة حزب (الرفاه والسلامة وغيرها)؛ فكلها كانت تجارب ارتقائية على صعيد السياسة والفكر الإسلاميين لكل المجتمع التركي الذي واكب هذا التطور ودعمه.



أردوغان

لقد اهتم **أردوغان** في رفع ما تواجهه الديمقراطية من معوقات، فقال: "إننا نرى في السنوات الأخيرة من يقوم بتضييق الخناق على الديمقراطية بحجة مفهوم الجمهورية، ومن يقوم بتجزئة الديمقراطية أيضاً بحجة حماية الجمهورية، ويجب علينا ألا نتجاهل ذلك؛ فلو غضضنا النظر عن تلك الأمور، نكون قد استبحنا حرمة (دولة القضاء) تحت مسمى (القانون). فلا توجد أية مصلحة عامة، يمكن أن تعلو على الحقوق والحريات الرئيسة؛ كما لا يمكن أن تحقق المعنى الحقيقي للجمهورية إلا من خلال الديمقراطية.

لا يمكن أن يتحقق المعنى الحقيقي للجمهورية إلا من خلال الديمقراطية؛ وكذلك، فإن القوانين لا يمكن أن تحقق العدالة، وتخدم الشعب إلا إذا كانت مشمولة بمظلة دولة القضاء، وفي الحقيقة، إنه لا يمكن أن تكون هناك جمهورية إذا لم تتحقق فيها الديمقراطية"[٩].

وفي سبيل تحقيق دولة القضاء، باشر **حزب العدالة والتنمية** دعم كل مقومات القضاء العادل والمستقل، وقام بما يلي:

» إلغاء صلاحية وزير العدل بإصدار تعليمات إلى المدعين العامين.
» تحديد معايير إيجابية في تعيين القضاة، والمدعين العامين.
» تخفيض فترات الترفيع لرجال القانون.
» إزالة الشطر الأكبر من المشكلات و الشكاوى، والأحداث في السجون و المعتقلات.

كانت حصة الجهاز العدلي في الميزانية المالية العامة سنة ٢٠٠٢م / زهاء مليار و ١١٣ مليون ليرة تركية، تم رفعها في عهد **حزب العدالة والتنمية** إلى عام ٢٠١١م إلى / ٣ مليار و ٧٨٣ ألف ليرة؛ وبذلك حققت حكومة العدالة والتنمية للعدالة المكانة اللائقة بها.

9 . بسلي، حسين، رجب طيب أردوغان "قصة زعيم"، بيروت، الدار العربية للعلوم، ترجمة الدكتور طارق عبدالجليل، مراجعة الدكتور رمضان يلدرم، الطبعة الأولى، 1432هـ - 2011م، ص 234.

لقد نفّذت حكومة العدالة والتنمية منذ ٢٠٠٢م وحتى اليوم بناء ١٣٠ مبنى حديثاً يُطلق عليها في تركيا اسم قصر العدل، من ضمنها الأضخم في أوروبا كلها، انتقل إليها شطر كبير من الجهاز القضائي مخلفاً وراءه الأبنية القديمة والأرشيفات الموجودة في سراديبها.

أكاديمية العدل:

بدأت نشاطات أكاديمية العدل التي أقيمت لرفع كفاءة ونوعية الخدمات العدلية القضائية، ورفع مستوى مقاييسها في تركيا، وتتولى الأكاديمية مهمة تقديم دورات تعليم داخلية إلى القضاة والمدعين العامين إلى جانب تقديم تعليم عالي النوعية للمرشحين، وقامت حكومة العدالة والتنمية بمضاعفة العاملين في الجهاز القضائي من أجل ترسيخ نظام عدلي قوي ومنيع، وفيما كان عدد القضاة والمدعين العامين (٩ آلاف و ٢٣٢ في عام ٢٠٠٢م)، ارتفع هذا العدد حتى عام (٢٠١١م بنسبة ٢٠%)، وأصبح (١١ ألف و ١٨٧ قاض ومدع عام).

أما موظفو جهاز العدل، فارتفع حتى (عام ٢٠١١م بنسبة ٥٠%) عن عام ٢٠٠٢م؛ حيث زاد من (٢٠ ألف ٢٥٥ إلى ٣٠ ألف و ٤٣٧ شخص).

قامت حكومة العدالة والتنمية في عام ٢٠٠٤م بإلغاء محاكم أمن الدولة، في خطوة تعد ضرورة قصوى في النظم الديمقراطية ودولة القانون الحديثة، ورفعت حكومة العدالة والتنمية ممارسات حقوق الإنسان إلى أرفع مستوى تعززت معها حقوق الإنسان في البلاد. وقامت حكومة العدالة والتنمية بتعديلات دستورية، أزالت فيها سهولة حظر الأحزاب السياسية، أحد عيوب الديمقراطية التركية، وصعبته إلى درجة كبيرة.



خاتمة..

إن جهود الحكومة التركية اليوم تنصب على تقديم دستور أكثر مدنية وحرية، وسيجد كل تركي فيه كل حقوقه، وهذا يعني أن معركة **حزب العدالة والتنمية** من أجل الديمقراطية لم تنته بعد، بالرغم من توليه السلطة لأكثر من عشرة أعوام، وثلاث حكومات متوالية، وأغلبية عالية في البرلمانات، ومع ذلك لم يستطع حسم معركة الدستور الذي يرى أنه أكثر ضماناً للديمقراطية، ومرد ذلك الاهتمام بالدستور هو حاجة الشعب إلى من يضبط عمل الدولة بنظام متفق عليه، ومنصوص عليه في الدستور؛ حتى يطمئن كل مواطن إلى أن هذه الدولة دولته، وأن هذا النظام نظامه، وأن هذا الدستور هو دستوره الذي يكفل له حقوقه بقدر ما يطالبه بالواجبات، ولكافة مواطني الدولة دون استثناء.

إن الديمقراطية لا تأتي بعفوية، ولا بهبة ولا منحة من أحد؛ وإنما هي ثقافة معرفية وعقلية أولاً، وأسلوب في التعامل الاجتماعي ثانياً، وقوانين دستورية ثالثاً، والتزام متبادل بين مكونات الدولة رابعاً، وبين الأحزاب السياسية التي تشارك في تداول السلطة السياسية التشريعية والتنفيذية بديمقراطية وتسامح خامساً.

وبعدما تم الاتفاق على المرجعية الدينية والفلسفية للديمقراطية من قبل الشعب، فإن المهمة الثانية تتمثل في اختيار الشعب من خلال خبرائه القانونيين لمواد قانونية تضبط علاقة الشعب بالنظام الحاكم، وبمن يستلم تنفيذ إرادة الشعب ممن يوصفون بالدولة أو بجهاز الدولة، من رؤساء أو وزراء أو حكام أو مديرين، والنظام يحدد لهم صلاحياتهم مع السلطات الأخرى البرلمانية والقضائية؛ فالدولة هي جهاز تنفيذي خاضع للنظام، وخادم للشعب أمام المجلس البرلماني والقضائي إن لزم الأمر، والديمقراطية هي أن تحكم الدولة بموجب النظام الذي أقره الدستور برقابة البرلمان والقضاء.

تركيا ما بعد الحرب الباردة، ملء الفراغ(10•)

شوكت سعدون11• / الأردن

مدخل:

تركيا هي ذلك التعقيد الكبير للعلاقة بين الزمان والمكان والإنسان في حركة الصعود من البسيط إلى المعقد، ومن الأدنى إلى الأعلى، وبفعل الفتح الإسلامي لمناطق انتشار الأتراك الذي قاده "قتيبة بن مسلم" في خلافة (سليمان بن عبد الملك)، مما أدى إلى بداية الاحتكاك بين العرب المسلمين والأتراك؛ فأصبح الأتراك جند الخلافة العباسية، وقام أشراف الأترك بمصاهرة الخلفاء العباسيين، وأصبحوا القومية الاسلامية الثانية بعد العرب في الإمبراطورية الإسلامية، ويرى "كارل بروكلمان"، أن الأتراك في أصولهم البعيدة مجموعات قبيلة بدوية غير محكمة التنظيم، تعتمد في اقتصادها على الرعي، والانتقال في السهول الشاسعة بين بحر الخزر وجبال التاي.

وبمجيء القرن الحادي عشر الميلادي، ومع بداية ظهور الدولة السلجوقية، وصلت قبيلة "قايي" إلى منطقة الأناضول، ووضع هؤلاء أنفسهم في خدمة السلاجقة على حدود الدولة البيزنطية، واستطاع "طغرل بك" أن يؤمن لنفسه إقطاعاً في منطقة أنقرة الحالية نظير شجاعتهم في محاربة أعداء السلاجقة ليخلفه بعد وفاته ابنه عثمان؛ مما شكل بداية الإمارة العثمانية التي حددت لنفسها هدف فتح بيزنطة.

وينبغي ملاحظة أن الإمارة بامتلاكها لعناصر القوة الذاتية، فإن الموضوعي يكتسب أهمية بالغة تتلخص ببداية انهيار بيزنطة والدولة الإسلامية، وما تاريخ هذه الانهيارات إلا بداية تاريخ الإمبراطورية العثمانية.

---

10 • هذه المقالة مستوحاة من دراسة أوسع تحمل ذات العنوان للباحث ستنشر لاحقاً.

11 • شوكت سعدون: باحث استراتيجي أمين سر رابطة الكتاب الأردنيين فرع اربد.



الامبراطورية العثمانية:



الدولة العثمانية

إن نشأة الإمبراطورية العثمانية قامت في الأساس على ملء الفراغ الناجم عن سقوط الإمبراطوريات المشار إليها، وتميز ذلك بتسرب العثمانيين في أرجاء مختلفة في منطقة الأناضول وآسيا الصغرى، وبدأت بالتوسع في المنطقة العربية والبلقان، ويلاحظ في هذه الفترة أن الإمبراطورية العثمانية، بدأت وانتهت كقوة برية ولم تولِ البحر عناية بالغة، حتى إنها لم تستطع فعل شيء أمام تنامي الدول البحرية آنذاك؛ إسبانيا والبرتغال، مما أدى إلى تحول طرق التجارة، وهذا أدى إلى تردي الوضع الاقتصادي داخل الدولة.

أدى انتشار القوة العثمانية البرية في قارات العالم القديم إلى تنامي ضعف الدولة، ومع قدوم نهاية القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر، تغير الوضع الاستراتيجي للكوكب؛ حيث ظهرت الدول القومية الحديثة، والثورة الصناعية، والثورة في الإنتاج الكمي للسلع، والإطاحة بالنظام الإقطاعي، وسلطة الدين، بينما بقيت الدولة العثمانية ولا تزال أسيرة الاقتصاد الإقطاعي، واستنادها في البعد الديني كدولة خلافة وتحالفها مع الطرائق الصوفية السنية التي رافقتها منذ نشأة الإمبراطورية، وبذلك وقعت في تناقض تاريخي مع أوروبا عدا عن ضعفها الاقتصادي والإداري والمالي، وبالتالي العسكري.

وأخذت الدول الأوروبية في أواخر القرن التاسع عشر بالتطلع إلى اقتسام تركة ما عرف تاريخياً بالرجل المريض، ومع بدايات القرن العشرين دخلت تركيا الحرب العالمية الأولى، وبهزيمتها نشأ فراغ في أقاليمها السابقة الذي ملأته فرنسا وبريطانيا.



الدولة العثمانية

تركيا ما بعد الحرب العالمية الأولى:

من نتائج هذه الحرب تفكك الإمبراطورية، وزوال الخلافة، وبروز "أتاتورك"، وتأسيس الجمهورية التركية على أسس علمانية قومية رأسمالية، وبروز القوات المسلحة كأهم عنصر مقرر في حماية العلمانية والأمن القومي التركي، عدا عن الإفلات من التورط في الشرق بالاتجاه نحو الغرب، وامتصاص صدمة التفكك، والتخلي عن نظامي السلطة والخلافة.

وخلال فترة ما بين الحربين، اتجهت تركيا إلى أبجدية جديدة، قامت على تأسيس الأحزاب السياسية، والتعليم العلماني، واستمرار الرأسمالية منهجاً اقتصادياً اجتماعياً.

تركيا ما بعد الحرب العالمية الثانية:

نجم عن هذه الحرب تغيرات في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، وتغيرات جيواستراتيجية بشكل انعكس على مجمل النظام العالمي؛ فتشكل نظام عالمي جديد عكس ظلاله على تركيا، فانتهى النظام العالمي الثنائي القطبية الذي شكل قطباه بريطانيا وفرنسا، وظهور قطبين جديدين هما؛ الولايات المتحدة أكبر قوة عالمية بحرية منتصرة، والاتحاد السوفييتي أكبر قوة برية منتصرة أيضاً.

ومنذ لحظة وضع الحرب أوزارها، قبلت فرنسا وبريطانيا بالدور القيادي الأمريكي، وصاحب ذلك انقسام العالم إلى قطبين متصارعين القطب الأمريكي، ويقود العالم الغربي الرأسمالي، والقطب السوفييتي، ويقود العالم الاشتراكي، وبدأ الأمريكان بتطبيق جملة من الاستراتيجيات، والمبادئ الهادفة إلى تطويق الاتحاد السوفييتي واحتوائه، وملء الفراغ الناجم عن فراغ القوة في المستعمرات الكولونيالية البريطانية والفرنسية.



ولتطبيق استراتيجيتي **ملء الفراغ** والاحتواء، ظهرت مسألة الأحلاف، وكانت تركيا عضوا في عدة أحلاف أهمها؛ **الحلف الأطلسي، وحلف المعاهدة المركزية**، وبات الاتحاد السوفييتي من أشد مهددات الأمن القومي التركي بحكم موقعها المحاذي له، وخصوصاً على البحر الأسود ومضايقه المفضية إلى البحر المتوسط، إضافة إلى دورها في ملء الفراغ الذي تركه استقلال سوريا والعراق عن فرنسا وبريطانيا، وبحكم عضويتها في الأحلاف المذكورة، ودورها في الاحتواء وملء الفراغ لم تجد غضاضة في تعميق علاقتها مع إسرائيل، وما صاحب ذلك من فتور تجاه جاراتها العربيات.



الحلف الأطلسي

إن ممارسة تركيا استراتيجتي **ملء الفراغ** والاحتواء أكسباها خبرة فيهما، خاصة وأن التاريخ العثماني، وكما أشرنا في جزء كبير منه، ما هو إلا تاريخ ملء الفراغ، وشكل سقوط الاتحاد السوفييتي، وانتهاء الحرب الباردة عدا عن زواله كأهم مهدد للأمن القومي التركي.

تركيا ما بعد الحرب الباردة:

بدأت تركيا في العقد الأخير من القرن الماضي، وبعد انتهاء الحرب الباردة بالتطلع لما حولها في الأبعاد الاقتصادية، خصوصاً الارتفاع المذهل في أسعار الطاقة، وأثر ذلك على اقتصاد آخذ بالنمو السريع؛ أما في بُعد العلاقات الدولية والنظام العالمي، فإن العالم شهد زوال نظام عالمي ثنائي القطبية، وبروز قطب عالمي أوحد، مع وجود إرهاصات ببروز أقطاب عالمية أخرى.

وعلى الصعيد الجيواستراتيجي ظهر فراغ قوة جديد بانهيار الاتحاد السوفييتي، وظهور الدول المستقلة في جمهوريات آسيا الوسطى السوفييتية سابقًا التي شهدت بالمعنى الثقافي والحضاري مسرح ظهور القبائل التركية في أصولها البعيدة في تلك المناطق، إضافة إلى خروج العديد من الدول العربية من تحت المظلة السوفييتية كالعراق وسوريا، وفي المدى الأبعد مصر كجارة متوسطية، ولا ننسى إيران الشيعية، وهناك البلقان وخصوصاً ألبانيا وبلغاريا، وتفكك يوغسلافيا وأثره على مسلمي البوسنة والهرسك، وعلاقتهما التاريخية مع الدولة العثمانية.

وهكـذا بـدأ يبـرز للعيـان مـن وجهـة النظـر التركيـة مهـددات جديـدة تمـس الـدور الإقليمـي لتركيـا، ويشـكل تهديـداً اسـتراتيجياً لهـذا الـدور، وطُرحـت فـي فتـرة الرئيـس التركـي "تورغـوت أوزال" **فرضيـة الدوائـر الإقليميـة الخمسـة** للسياسـة الخارجيـة التركيـة، وهـي منطقـة البلقـان والقوقـاز ووسـط آسـيا، ودائـرة الشـرق الأوسـط، وبالتحديـد الصـراع العربـي الإسـرائيلي الـذي أسـفر عـن الحلـف التركـي الاسـرائيلي عـام ١٩٩٦م، ثـم دائـرة المنطقـة الإسـلامية؛ حيـث اعتبـرت تركيـا نفسـها جسـراً بينهـا وبيـن العالـم العربـي، ومـع وصـول **حـزب العدالـة والتنميـة** للسـلطة عـام ٢٠٠٢م، قـام "أحمـد داوود أوغلـو" بتطويـر السياسـة الخارجيـة التركيـة نظريـاً فـي كتابـه "العمـق الاسـتراتيجي، موقـع تركيـا ودورهـا فـي السـاحة الدوليـة"، وطـرح فيـه أن علـى تركيـا العمـل فـي سـاحات تأثيـر تأخـذ شـكل أحزمـة دائريـة جيوسياسـية، تتمثـل فـي التالـي:

- المناطق البرية القريبة: البلقان والشرق الأوسط والقوقاز.
- الأحواض البحرية القريبة: البحر الأسود، شرق المتوسط، الخليج العربي، بحر قزوين.
- المناطق القارية القريبة: أوروبا، وشمال أفريقيا، وجنوب آسيا، ووسط آسيا، وشرق أسيا.



تورغوت أوزال

وذلـك بهـدف خلـق مسـاحات للتأثيـر التركـي، وبالنظـر إلـى هـذه الأحزمـة، نلاحـظ أنهـا هـي ذات الأحزمـة التـي كانـت تتحـرك بهـا الإمبراطوريـة العثمانيـة مـع ملاحظـة إضافـة شـرق آسـيا.





الحرب الباردة

التأثير الذي يشير إليه "أوغلو" هو شكل من أشكال ملء الفراغ الذي اكتسبت به تركيا خبرة واسعة عبر ممارسته خلال قرون، وفي المناطق نفسها، ولكن هناك متغيرات متعلقة بعناصر القوة التي تمتلكها الدول الواقعة ضمن هذه الأحزمة، والتي تنامت بشكل أكبر مما كانت علية أيام الإمبراطورية العثمانية، وبالمقابل لاحظنا تراجع الإمبراطورية، وانحصارها ضمن حدود تركيا الحالية.



أحمد داوود أوغلو

إن ملء الفراغ في تلك الأحزمة، ربما يعيد تركيا إلى ذات محددات القوة المتعلقة بتوسع انتشارها وبعدها عن المركز، عدا عن تناقض المصالح الموجود في تلك الأحزمة.

حيث نلاحظ التناقض التركي الإيراني، وتعمق التفاهمات الأمريكية الروسية، وعدم تضحية الطرفين بالجانب الاستراتيجي الذي يجمعهما في سبيل التكتيك التركي، وهناك تذبذب في المواقف التركية في علاقاتها الدولية، الذي لوحظ أثناء الأزمة الليبية، بين المواقف المؤيدة للقذافي حرصاً على الاستثمارات التركية في ليبيا، ومعارضة المنتفضين عليه، ورأينا هذا التذبذب أيضاً في العلاقة بين تركيا وحماس وإسرائيل، وثالثة الأثافي: سوريا، وربما بضغط من معادلة النفط

وفوائضه المالية اللازمة لنمو الاقتصاد التركي، مع وجود مهددات بسقوط النظام السوري بأيدي الاتجاهات الأصولية المدعومة من تركيا، وهذا يهدد أمنها القومي مستقبلاً وفق معادلة شبيهة بمعادلة طالبان وأفغانستان؛ حيث تكون تركيا باكستان جديدة، في مواجهة تهديدات أصولية قادمة من جنوبها عبر حدود تبلغ مئات الأميال، وربما ينعكس ذلك على مجمل نمو الاقتصاد التركي، وهناك تناقض بين التعاون والتحالف التركي الإسرائيلي وتأثيرات ذلك على الشرق الأوسط والعالم الإسلامي.



حزب العدالة والتنمية

وما أشير إليه يوقع القيادة التركية في مغبة عدم تناسب إمكاناتها ووسائلها مع أهدافها، وهذا يحيلنا إلى مسألتين مهمتين هما التطبيق الناجح لمبدأي؛ **الحشد القومي للقوة، والاقتصاد في القوة**، وهناك شواهد كثيرة على أن الحشد القومي للقوة يتطلب نمواً اقتصادياً كبيراً لم يتوفر لتركيا حتى الآن.

لا شك أن لـ "أوغلو"، وكما يرى البعض، خلفيّة أكاديمية قوية، وموهوبة في صوغ خطاب السياسة الخارجية، إلا أن موقعه كوزير خارجية يتطلب الانتقال من الخطاب إلى الممارسة وتحقيق نتائج فعلية؛ حيث إن رؤيته تعِد بدور مركزي لتركيا تمتد في مناطق واسعة من العالم، تضم كل التحديات الرئيسة للأمن الدولي، وربما ذلك ليس مطلوباً من "أوغلو" وحده، وإنما من **حزب العدالة والتنمية**؛ مما يضمن عدم انعكاس ذلك على مجمل تركيا من خلال سياسات الحزب والحكومة.



تركيا: من مصطفى كمال إلى أردوغان إبراهيم غرايبة

مدخل:

عندما توفي **مصطفى كمال** الذي لُقّب بـ "**أتاتورك**"؛ أي أب الأتراك في العاشر من تشرين الثاني عام ١٩٣٨م، وكان قد حول تركيا من سلطنة عثمانية امتد نفوذها على مساحات واسعة في أوروبا وآسيا وإفريقية، ومركزاً للخلافة الإسلامية، والقيادة السياسية للمسلمين في العالم، وأهم قوة عسكرية وسياسية في العالم لمدة لا تقل عن أربعمئة سنة إلى جمهورية علمانية، تقتصر سيادتها على ما سُمّي "تركيا" وفق الخريطة السياسية القائمة لها اليوم، منهياً حكم آل عثمان الذي استمر أكثر من ستمئة عام.

كانت تركيا تمر بمنعطف كبير عندما خاضت الحرب العالمية الأولى، وهُزمت فيها، وكانت مهددة بالزوال والاندثار، ولكن انتصارات القائد العسكري **مصطفى كمال** في اليونان، والدردنيل؛ جاناق قلعة، وأنطاليا، بدت في نظر الأتراك وكأنها أنقذت تركيا، وعُد **مصطفى كمال** بطلاً قومياً، وصار الشخصية الأكثر أهمية في تركيا، وطغى نفوذه على السلطان، واستخدم نفوذه هذا في إلغاء الخلافة والسلطنة العثمانية، وإقامة جمهورية تركيّة على النمط الأوروبي الحديث، وخاصة أنموذج الجمهورية الفرنسية التي بهرت العالم في ذلك الوقت بفكرتها السياسية الديموقراطية والقومية.



مصطفى كمال (أتاتورك)

حياة مصطفى كمال (أتاتورك):

ولد مصطفى كمال عام ١٨٨١م في سالونيك اليونانية، وكانت تابعة للدولة العثمانية، وتلقى تعليمه في المدارس والكليات العسكرية، وحصل عام ١٩٠٥م على رتبة نقيب، وبدأ خدمته العسكرية في دمشق، وقد حقق أثناء خدمته العسكرية انتصارات وبطولات عدة في ليبيا وألبانيا وحلب حتى عد عام ١٩١٥م بطلاً وطنياً، بعدما استطاع رد الغزو عن تركيا، واستخدم مجده الذي تحقق في جمع الحشود العسكرية والشعبية في مواجهة السلطان، وتأسيس مجلس الأمة الذي تولى رئاسته، وعينه المجلس الوطني رئيساً لأركان الجيش برتبة مارشال، وهو في الخامسة

والثلاثين من عمره، وبعد انتصاره في غرب تركيا، وتوقيعه معاهدة **لوزان** مع بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان التي أنهت الحرب، وبينت الحدود السياسية القائمة اليوم لتركيا، وانتُخب مصطفى كمال بالإجماع رئيساً للجمهورية التركية في التاسع والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٢٣م.

وواصل مصطفى كمال، بعد ذلك، على مدى خمسة عشر عاماً من حكمه سياسات علمنة وتحديث الدولة التركية، ساعياً لجعل تركيا دولة أوروبية قلباً وقالباً في النظام السياسي والإداري، واللباس واللغة، وسائر أنماط الحياة.

صراع العلمانية والإسلامية:

مازالت تركيا منذ ذلك الحين مشغولة بنفسها، وتبدو كأنها لم تستفق بعد من ذهولها، أربكتها التحديات والخيارات الصعبة القاسية، ولكنها اليوم أكثر ارتباكاً مع الفرص المتاحة والممكنة لها للمشاركة السياسية والاقتصادية في قيادة أوراسيا، قلب العالم الأزلي، ولم تعد تقود العالم أو تشارك في قيادته كما كانت طوال أربعة قرون خلت قبل القرن العشرين، لكنها مازالت كلمة السر التي تشغل النظام العالمي، ومازالت قادرة على أن تكون قوة قيادية إقليمية، بل عالمية؛ فهي في موقعها وإمكانياتها وامتدادها في آسيا الوسطى والشرق الأوسط وأوروبا، ونظامها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وتاريخها وثقافتها وتجربتها قادرة على الدوام أن تبقى دولة مؤثرة في العالم، بل وقادرة على المشاركة في قيادته؛ ولكنها تبدو مشغولة بالصراع الذي أطلقه **أتاتورك** ولم يتوقف، صراع العلمانية والإسلامية، والشرق والغرب، ولكنها في ذلك لم تحسم خطواتها ومواقفها، فلا هي تقدمت بحزم للتعاون الإقليمي والتحرك وفق معادلة الجغرافيا الأزلية، ولا استثمرت عمقها العربي والإسلامي، وامتدادها الجغرافي والثقافي، ولا استطاعت أن تكون شريكاً كاملاً للغرب؛ فأوروبا مازالت مترددة وخائفة إزاء المشاركة التركية.

إن تركيا هي الشريك الكبير المسلم الذي يمكن أن يغير وجه واتجاه أوروبا، ويمكن أن يعود إلى حليفه الاستراتيجي السابق "الولايات المتحدة الأمريكية"، فيعرقل فرص وأحلام أوروبا في التحول إلى قوة عالمية مستقلة عن الولايات المتحدة، وتعيد وجهة أوروبا نحو المتوسط، إفريقية والشرق الأوسط، وتضعف تلك الروابط التي تحولت إلى قيود وأصفاد مع الضفة الأخرى من الأطلسي، واليوم تواجه تركيا خيارات لم تعد تمهلها، وتسمح لها بالانتظار أو اللعب في الوقت الضائع.

وقد ضرب المتطرفون من العسكر والسياسيين الذين فقدوا كثيراً من تأثيرهم على وتر الكرامة الوطنية، ويدعون إلى عدم المشاركة في الاتحاد الأوروبي؛ لأنها، بزعمهم، تتضمن إملاءات تمس تركيا وتهينها، وتقلل من سيادتها وهيبتها على أراضيها. وهكذا، فإن تركيا تبدو حائرة بين إغواء من بعيد يعفيها من الإصلاح، ويقدم لها فرصاً سريعة وسهلة، وإن كان يحول بينها وبين أن تكون دولة قيادية ومؤثرة في محيطها، وأن تحل إلى الأبد قضاياها الداخلية والخارجية، وبين إصلاح قد يكون مكلفاً ومرهقاً، وقد يؤدي إلى تمزق وخلاف داخلي قومي وسياسي وإثني، خاصة وأنه يجد من يشجعه وينميه من قوى سياسية مؤثرة وقادرة.

القضية الكردية في تركيا:



استطاع حزب العدالة والتنمية بقيادة "رجب طيب أردوغان" أن يخرج تركيا بعد حوالي ربع قرن من التيه السياسي الذي لم يمكن حزباً سياسياً أو ائتلافاً من تشكيل الحكومات وقيادة الدولة، وبدأ حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا معتمداً على الأغلبية المريحة التي استطاع الحصول عليها في تسوية شاملة للقضايا الكبرى العالقة، والدخول في الشراكة الأوروبية، والشراكة الشرق أوسطية، والشراكة مع الدول والشعوب التركية في أوروبا وآسيا الوسطى، وحققت تركيا مستويات متقدمة من التنمية الاقتصادية أوقفت الأزمات الخانقة التي هددت الحكومات والمجتمعات.

وكانت أخطر مشكلة أوجدها أتاتورك لتركيا هي مسألة **كردستان والأقليات غير الكردية**؛ فالسياسة القومية التركية، جعلت الأكراد المجموعة السكانية الثانية في حالة عدم انسجام مع الدولة المركزية؛ فالكرد لهم أقاليمهم ولغتهم وثقافتهم الراسخة التي لا يقبلون إلغاءها، ولا يمكن ذلك.

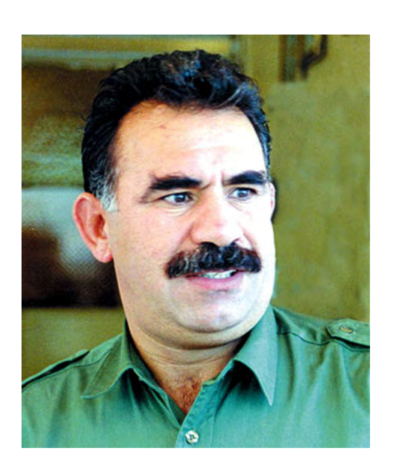


رجب طيب أردوغان

وكان إعلان حزب العمل الكردي عن وقف العمليات العسكرية من طرف واحد، يؤشر على آفاق جديدة يمكن التوصل إليها في تركيا حول مسألة الأكراد، وإمكانية الوصول إلى حل يرضي الأكراد، ولا يخل بالسيادة التركية ووحدة أراضيها؛ فالأكراد في تركيا اليوم يتجهون إلى النضال السياسي، ويتخلون عن العنف والتمرد، وقد زادت الأهمية السياسية والإعلامية للقضية الكردية في تركيا على نحو يجعلها تتقدم، وتضغط على الحكومة التركية أكثر من القتال.

ولكن المسألة الكردية عميقة التأثير، وتحتاج إلى مبادرة جريئة يقبل بها الكرد والترك في آن معاً، وهو ما يبدو صعب المنال. وقد اعتقد الحكام الأتراك أنهم باعتقال **أوجلان** عام ١٩٩٨م قد أنهوا، كما صرح "بولنت أجاويد" رئيس الوزراء الأسبق، قضية الصراع الكردي، ولكن ذلك لم يكن سوى وهم وتمنيات غير واقعية.





عبدالله أوجلان

لم يكن الأكراد في تركيا على عداء مباشر مع الدولة العثمانية، بل إنهم تحالفوا معها في حروبها مع الأرمن وروسيا في القرن التاسع عشر الميلادي، ولكن الأكراد قاموا بثورة على الدولة العثمانية عام ١٨٨٠ بقيادة زعيمهم الشيخ **عبيد الله**، عندما اتجهت الدولة العثمانية لتسوية قضية الأرمن على حساب الأكراد.

وطالب الأكراد في عهد أتاتورك بحكم ذاتي في مناطقهم، ثم تحولت هذه المطالبة إلى ثورة أُخمدت بالقوة، وكانت هذه الثورة بقيادة الشيخ **سعيد الكردي** سبباً في إجراءات قمعية وتشريعية أضرت بالأكراد، ووضعهم في الدولة الكردية حتى يومنا هذا، وتكررت الثورات والانتفاضات الكردية ضد الدولة المركزية في تركيا، ولكنها جميعها وصلت إلى طريق مسدود.
اعتمدت حكومة **أتاتورك** عام ١٩٢٥م خطة عُرفت بخطة إصلاح الشرق؛ أي شرق البلاد التي يشكل فيها الأكراد أغلبية السكان، وتركزت الخطة على حظر استخدام اللغة الكردية في المؤسسات الرسمية والمدارس، والمحاكم وأماكن العمل، والأسواق والشوارع، ومازال هذا القانون سارياً حتى اليوم. وصدر أيضاً قانون التوطين الإجباري الذي يقضي بنقل مجموعات سكانية كردية من المناطق الشرقية وتوزيعها في مختلف أنحاء البلاد، ومنع غير الأتراك من إقامة بلدات ومدن على نحو يجعل منها أحياء سكنية مستقلة.

وفي جهوده لعلمنة تركيا، أنشأ أتاتورك حالة سياسية واجتماعية جديدة، أدت إلى شرخ كبير في تركيا، وآلت إلى انتصار الإسلاميين في الانتخابات وهزيمة الكماليين. فالجمهورية التي أسسها مصطفى كمال أتاتورك لتكون، كما الدول الأوروبية، علمانية ديموقراطية لا تشبه أوروبا بشيء؛ فهي في مسائل الديموقراطية والحقوق المدنية والحريات وقضايا الأقليات، تمارس ظلماً وانتهاكاً، بل إنها ظلت منذ تأسيسها دولة الحزب الواحد حتى عام ١٩٤٥م، وبمجرد بدء التعددية السياسية فيها هزم حزب أتاتورك هزيمة كبرى.

بـدأت التعدديـة الحزبيـة فـي تركيـا عـام ١٩٤٥م؛ فـكان **حـزب التنميـة القومـي** برئاسـة "نـوري ديميـراغ"، و**الحـزب الديمقراطـي** بقيـادة "جـلال بايـار وعدنـان مندريـس" الـذي حقـق أغلبيـة كبـرى عـام ١٩٥٠م، وتكـررت انتصاراتـه عـام ١٩٥٤ و١٩٥٧م، ممـا أدى إلـى وقـوع انقـلاب عسـكري عـام ١٩٦١م لإعـادة حـزب أتاتـورك إلـى السـلطة، وأُعـدم مندريـس، ولكـن الحـزب الديمقراطـي الـذي صـار **حـزب العدالـة** بقيـادة "سـليمان ديميريـل"، رجـع مـرة أخـرى إلـى السـلطة؛ ليتـرأس ثـلاث حكومـات متعاقبـة حتـى عـام ١٩٧١م عندمـا أجبـره العسـكر علـى الاسـتقالة، ووضعـوا يدهـم علـى السـلطة حتـى عـام ١٩٧٣م؛ فأُجريت انتخابـات نيابيـة، فـاز فيهـا **حـزب الشـعب (أتاتـورك)** بقيـادة الشـاب "بولنـت أجاويـد" الـذي كان قـد هـزم قبـل سـنة (١٩٧٢م) "عصمـت إينونـو" زعيـم الحـزب التاريخـي وخليفـة أتاتـورك ورئيـس الحـزب لمـدة ثـلاث وثلاثيـن سـنة. وظلـت الأمـور فـي حالـة تـوازن بيـن الحزبيـن الرئيسـين:

» العدالة بقيادة "سليمان ديميريل"
» الشعب بقيادة "بولنت أجاويد" حتى عام ١٩٨٠م.



جلال بايار


عدنان مندريس



إعدام عدنان مندريس

وقد شهد عام ١٩٧٠م أول ظهور علني للعمل الإسلامي السياسي بقيادة البروفيسور "نجم الدين أربكان" مؤسس **حزب النظام الوطني**، ثم حزب السلامة الوطني الذي شارك في ثلاث حكومات إحداها برئاسة "بولنت أجاويد" اليساري، ومرتين مع "سليمان ديميريل" اليميني. واستمرت الحركة الإسلامية في صعود تدريجي حتى كان **حزب الرفاه الإسلامي** هو أقوى الأحزاب السياسية وأهمها في تركيا في منتصف التسعينيات، وشكل "أربكان" حكومة ائتلافية بالتحالف مع "تشيلر"، إلى أن أجبر على الاستقالة عام ١٩٩٧م، ثم برز في حزب الفضيلة، الذي أنشئ بعد حظر حزب الرفاه، تياران:

» أحدهما تقليدي بقيادة "رجائي قوتان"
» والآخر تجديدي بقيادة "عبد اللّه غول"



نجم الدين أربكان

وكان **حزب السلامة الوطني** بقيادة "نجم الدين أربكان"، **وحزب الحركة القومية** برئاسة "ألب أرسلان توركيش"، يرجحان أحد الحزبين على الآخر. ووقع انقلاب عسكري عام ١٩٨٠م بقيادة "كنعان أفرين"، وحُظرت الأحزاب وسُجن قادتها، ثم جرت انتخابات عام ١٩٨٣م، وسيطر حزب الوطن الأم بقيادة "تورغوت أوزال" على الحياة السياسية حتى عام ١٩٩١م، ثم عادت مرحلة من التشرذم السياسي، واضطرت الأحزاب إلى الائتلاف لتشكيل الحكومات.





تورغوت أوزال

وهكذا، فقد ظلت الديموقراطية التركية على الرغم من عراقتها واستمراريتها أسيرة سيطرة الجيش وتدخلاته؛ فقد أسس الجيش الدولة التركية الحديثة، وظل وحده القادر على حمايتها في مواجهة الأزمات مع الأكراد واليونان والأرمن، ولكنه غير قادر على حكم تركيا وإدارتها في ظل التعقيد السياسي والاجتماعي، والتعددية العرقية والإثنية والأيدولوجية في تركيا، وظل محتاجاً إلى الديموقراطية والتعددية السياسية والحزبية.





نشوء حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان:

يشكل **حزب العدالة والتنمية** الحاكم اليوم في تركيا أنموذجاً تركياً جديداً في السياسة والعلاقة بين الإسلام والعلمانية، لعله أقرب إلى المصالحة، وربما تكون أنموذجاً للعالم الإسلامي الذي يشهد حالة من صعود الحركات الإسلامية التي بدأت تحكم مصر وتونس، وبدأت تشكل قلقاً وتحدياً لكثير من الأنظمة السياسية في العالم العربي والإسلامي.

ومن اللافت أن تركيا التي أوغلت في العلمانية، وتطرفت على يد **أتاتورك** في محاولة الابتعاد عن الإسلام، كانت هي المسرح المثالي لعودة الحركة الإسلامية إلى الحكم من خلال الانتخابات، وللمصالحة المتوقعة بعد هذه الحرب الضروس الطويلة التي استهلكت العالم الإسلامي أكثر من قرن من الزمان.

أُسس **حزب العدالة والتنمية** بقيادة "رجب طيب أردوغان" و(٧٢) عضواً مؤسساً، وكان "أردوغان" رئيس بلدية ناجحاً لإسطنبول في الفترة ما بين ١٩٩٤ و١٩٩٨م، وسُجن مدة عام قبل أن يكمل فترته بسبب قراءته قصيدة وُصفت بأنها تثير العداء بين الناس، وهو يتميز بشخصية "كاريزمية" قيادية، وتتقبله أغلبية المواطنين الأتراك. وكانت الفكرة الأساسية التي ينطلق منها حزب العدالة أنه يجب التخلي عن الخطاب الديني الذي التزمه حزب الفضيلة بقيادة "أربكان"، وأن يستخدم خطاباً يتفق مع الواقع التركي والعالمي أيضاً.

وتقوم فكرة البرنامج على أن تركيا لديها شعب يتميز بالشباب والديناميكية، وتراث حكم عميق الجذور وشديد الغنى، وموقع جيوستراتيجي يمكن أن يساعدها على أن تلعب دوراً مؤثراً في منطقتها، وفرص سياحية مستمدة من التاريخ والجغرافيا، وشخصية وطنية قائمة على التدين والتضامن، وسجل من الإنجازات. فهل ينجح حزب العدالة فيما أخفق فيه أتاتورك وخلفاؤه من بعده في تحقيقه؟



رجب طيب أردوغان

لم تعد تركيا تقود العالم أو تشارك في قيادته كما كانت طوال أربعة قرون خلت قبل القرن العشرين، لكنها مازالت كلمة السر التي تشغل النظام العالمي، ومازالت قادرة على أن تكون قوة قيادية إقليمية، بل وعالمية؛ فهي في موقعها وإمكانياتها وامتدادها في آسيا الوسطى والشرق الأوسط وأوروبا، قادرة على الدوام أن تبقى دولة مؤثرة في العالم، بل

وقـادرة علـى المشـاركة فـي قيادتـه، فلأكثـر مـن ثلاثـة آلاف سـنة كانـت القسـطنطينية أو اسـطنبول، ولفتـرات قصيـرة كانـت جارتهـا أثينـا أو شـقيقتها رومـا، مركـز العالـم، اليونـان، والبيزنطيـون، والأتـراك العثمانيـون، يتطلـع إليهـا الشـرق المجـاور المنافـس كالفـرس، والمغـول، والتتـار، وروسـيا، مثـل جوهـرة عزيـزة المنـال، والنظـام العالمـي الجديـد الـذي تشـكل بعـد الحـرب العالميـة الأولـى، إنمـا قـام علـى انتصـاره علـى تركيـا أو علـى قلـب الأرض، وبالمعنـى الجيوسياسـي؛ فقـد عـدت الحـرب العالميـة الأولـى انتصـاراً لحافـة الأرض علـى قلـب الأرض، وهـو الانتصـار الـذي تحقـق للمـرة الأولـى فـي التاريـخ، حـاول ذلـك "هانيبـال" عندمـا اكتشـف الفينيقيـون، وطـوروا القـوة البحريـة لتكـون بديـلاً اسـتراتيجياً واقتصاديـاً للبـر والقـوات البريـة، ولكـن البحـر حافـة الأرض، وتمثلهـا اليـوم الولايـات المتحـدة، وبريطانيـا، واليابـان وغيرهـا مـن الـدول البحريـة، لـم يتغلـب علـى قلـب الأرض إلاّ فـي الحـرب العالميـة الأولـى، ثـم أكـد انتصـاره فـي الحـرب العالميـة الثانيـة، وحسـمه فـي نهايـة الحـرب البـاردة فـي أواخـر ثمانينيـات القـرن العشـرين، ولكـن الولايات المتحـدة تسـعى لتأكيـد انتصارهـا بالسـيطرة علـى قلـب الأرض، بالإضافـة إلـى انتصاراتهـا السـابقة؛ فكانـت تلـك الحـرب المسـماة "الحـرب علـى الإرهـاب" لتمتـد إلـى أوراسـيا باحتلالهـا لأفغانسـتان، وتهديـد الصيـن وروسـيا، وتفكيـك التحالـف السـوفيتي القديـم، وتمديـد حلـف الناتـو إلـى الشـرق ألـف كيلومتـر عمـا كان عليـه الحـال قبـل عـام ١٩٩١م، وكانـت تظـن أن تركيـا سـتكون أداتهـا القويـة فـي التمـدد والهيمنـة، وحصـان طـروادة فـي الاتحـاد الأوروبـي، وقاعدتهـا المتقدمـة فـي شـرق أوروبـا والمتوسـط. ولكـن تركيـا رجحـت أن تديـر ظهرهـا للولايـات المتحـدة، وأن تديـر وجههـا للـدول العربيـة والمتوسـط وعمقهـا السـكاني، واللغـوي والثقافـي فـي آسـيا الوسـطى أو الأمـة التركيـة، ولكنهـا فـي ذلـك لـم تحسـم خطواتهـا ومواقفهـا، فـلا هـي تقدمـت بحـزم للتعـاون الإقليمـي والتحـرك وفـق معادلـة الجغرافيـا الأزليـة، ولا واصلـت تعاونهـا الاسـتراتيجي مـع الولايـات المتحـدة وإسـرائيل، وأوروبـا أيضـاً مازالـت متـرددة وخائفـة إزاء المشـاركة التركيـة.

وتواجـه تركيـا اليـوم خيـارات لـم تعـد تمهلهـا وتسـمح لهـا بالانتظـار، أو اللعـب فـي الوقـت الضائـع؛ فهنـاك المشـاركة فـي الحالـة الإقليميـة، وهنـاك أيضـاً الإصلاحـات السياسـية المسـتحقة للمشـاركة فـي الاتحـاد الأوروبـي، وأكثـر مـن ذلـك وأشـد خطـورة هنـاك الصراعـات السياسـية الداخليـة التـي تبتعـد كثيـراً عـن معناهـا الموضوعـي المفتـرض لتمضـي فـي الابتـزاز والتهديـد والافتعـال، فيمكـن أن تعـود عمليـات العنـف، وقـد عـادت بالفعـل، لتضـع الحكومـة فـي مواجهـة الجيـش، أو تجعـل الحكومـة ضعيفـة مهـددة مـن قبـل المتطرفيـن والمتمرديـن والانفصالييـن، وهنـاك العناويـن القوميـة الجامعـة للأتـراك مثـل الهويـة الوطنيـة وقبـرص، والتـي تُتّخـذ وسـيلة لتمريـر الضغـوط ومنـع الإصلاحـات، تمامـاً مثـل مـا كانـت القضيـة الفلسـطينية والاحتـلال والصـراع مـع الصهيونيـة غطـاء عربيـاً للاسـتبداد والفسـاد ثـم الهزيمـة.

التدخل الأوروبي في تركيا:

أثار المجلس الأوروبي قضايا كثيرة تؤثر على الموقف السياسي والإقليمي لتركيا، وفرصتها في الانضمام إلى المجلس الأوروبي؛ فقد انتقد النواب الأوروبيون بطء وتيرة الإصلاح في تركيا، على نحو يدعو للتساؤل، هل هو حث أوروبي يدعو تركيا لتمضي في الإصلاح لمناصرة الإصلاحيين أم لإثارة الأزمات الداخلية، ويشير التقرير إلى مخاوف بشأن أوضاع الأقليات الدينية والفساد والعنف ضد المرأة، وهو تقرير له أهمية كبيرة؛ لأنه سيكون أساساً لتقويم جهود أنقرة الإصلاحية في المفوضية الأوروبية.

وذكر التقرير أمثلة على التجاوزات والتراجع في الحريات، مثل محاكمة الصحفي الأرمني التركي "هارنت دينك"، الذي حكم عليه بالسجن ستة أشهر مع وقف التنفيذ بسبب تصريحات حول قيام الدولة العثمانية التركية بإبادة جماعية للأرمن أثناء الحرب العالمية الأولى، ولم يتحقق تقدم في مجالات مطلوبة ومحددة، مثل العلاقات المدنية العسكرية، وتنفيذ القوانين، وقضايا المرأة والنقابات واستقلالية القضاء، ولكنه لم يخل من إشارات إيجابية، مثل تبرئة أكاديميين حوكموا بتهمة إهانة القومية التركية.



وحذر مسؤولون أوروبيون، مثل "أولي رين" مفوض شؤون توسعة الاتحاد الأوروبي، أنقرة من أنها بحاجة إلى الإسراع في تنفيذ وعودها وجهودها الإصلاحية وفق معايير الاتحاد الأوروبي، والتي طلب من تركيا تنفيذها في قائمة مطالب محددة وموصوفة. وتنفي أنقرة تهم الإبطاء في تنفيذ الإصلاحات، وقالت: إنها استدعت البرلمان من عطلته الصيفية للانعقاد قبل موعده بأسبوعين في منتصف أيلول القادم لإقرار مجموعة من الإصلاحات.

التحول العسكري في تركيا:

وبدأ الجيش التركي منذ مجيء **حزب العدالة والتنمية** يبتعد تدريجياً عن السياسة، حتى إن قادة القوات المسلحة رفضوا نداء، وجهه لهم زعيم حزب الحركة القومية اليمني "دولت بهجلي"، ناشدهم فيه تحمل مسؤولياتهم التاريخية لحماية النظام العلماني في البلاد، وقد أعاد الجنرالات الرسالة التي بعث بها "بهجلي" إليه دون تعليق أو رد عليها، مما اعتبرته الأوساط التركية موقفاً واضحاً من قيادات الجيش بعدم الرغبة في التدخل في الشؤون السياسية. وكان "بهجلي" قد وجه رسالته إلى قادة القوات المسلحة، وعدد كبير من جنرالات الجيش والمسؤولين في مختلف أجهزة الدولة، وفي مقدمتها القضاء والجامعات، دعاهم فيها للعمل المشترك والتصدي لسياسات حكومة "أردوغان" التي تستهدف ما وصفه بـ (النظام الديموقراطي العلماني

القائم في البلاد). ويعكس موقف الجيش من رسالة "بهجلي" جانباً من التحولات المحيطة بدور الجيش في تركيا، وهو القوة التي طالما وُصفت بأنها حامية (النظام العلماني الديموقراطي) الذي أقامه **أتاتورك** في تركيا بعد الحرب العالمية الأولى.



دولت بهجلي

وجاء هذا التحول نتيجة لبيئة سياسية واجتماعية جديدة داخلية وخارجية، من أهم ملامحها انهيار الطبقة السياسية التقليدية في تركيا التي كانت الواجهة العلنية لتدخلات الجيش في السياسة التركية، وصعود الاتجاهات الإسلامية الإصلاحية، وقدرتهم على العمل مع جميع الاتجاهات والقوى بما فيها الجيش باعتدال ومرونة، وتغير الاتجاهات الشعبية والمجتمعية مع تنامي الإعلام المفتوح والعولمة، وتراجع الدور الأمني للجيش بعد تراجع نشاط **حزب العمال الكردستاني** في شرق الأناضول، واعتقال زعيمه "عبد الله أوجلان" في العام ١٩٩٨م، وتوجه الأكراد الأتراك إلى نضال سلمي ديموقراطي في إطار الدولة التركية، وتراجع التهديد على أمن الدولة بعد تغير سياسات ومواقف كثير من الدول التي كانت تشكل تحدياً لتركيا مثل، الاتحاد السوفيتي السابق واليونان، والعراق، وروسيا، وإيران، وقد بدأت تركيا بالفعل، بقيادة **حزب العدالة والتنمية**، بترتيب علاقات سياسية أساسها الاقتصاد، وتسوية المشاكل بالطرق السلمية مع دول الجوار على نحو ما حدث في العلاقات مع اليونان، وإيران، وسورية.



عبد الله أوجلان

وكان للمساعي التركية للمشاركة في الاتحاد الأوروبي دور كبير ومهم في تراجع الدور السياسي للجيش انسجاماً مع المطالب الإصلاحية والديموقراطية للاتحاد الأوروبي شرطًا للدخول في الاتحاد. وأُجريت تعديلات إدارية ودستورية وقانونية من بينها زيادة عدد المدنيين في مجلس الأمن القومي إلى تسعة أشخاص مقابل خمسة من العسكريين، واختيار مدني أميناً عاماً للمجلس لأول مرة منذ تأسيسه عام ١٩٣٨م، وتكليف الأمين العام إعداد برنامج اجتماعات المجلس



كل شهرين مرة، بدلاً من كل شهر مرة بالتنسيق المباشر مع رئيس الوزراء، وليس مع رئيس الأركان كما كان في السابق.

ومن التعديلات التي غيرت موقع الجيش ومكانته في الحياة السياسية إخضاع موازنته لرقابة ومحاسبة القضاء والبرلمان، وتوقف سياسة الميزانية المفتوحة بلا رقابة للجيش في أثناء مواجهة التهديدات والمواجهات والمناورات السرية والغامضة مع الدول، والجماعات والأجهزة الأمنية والاستخبارية. وشهدت المؤسسة العسكرية نفسها تحولات داخلية؛ فقد صعدت إلى قيادتها الاتجاهات التي تتبنى دوراً أقل للجيش في الحياة السياسية، وتعزيز دور الجيش ليكون قوة عسكرية فحسب. وكان تعيين الفريق أول "حلمي أوزكوك" بمنصب رئاسة الأركان تعبيراً عن توجه إصلاحي في داخل قيادة الجيش؛ فهو، أي أوزكوك، يؤيد بقاء الجيش خارج اللعبة السياسية، مما ترك أثره في مواقف جنرالات الجيش، المعروف عنهم تشدّدهم في موضوع العلمانية الأتاتوركية، وكان من نتائج هذا التوجه سلسلة تغييرات في المناصب والأشخاص وتعيينات وترقيات اتخذها مجلس الشورى العسكري، ومنها ترقية (٧٧) جنرالاً من الشخصيات المعروف عنها رفضها لأي تدخل للجيش في السياسة.

ولكن بقيت تظهر مجموعة من أعمال العنف بعد تراجع كبير أصابها، وينظر بعض المحللين إلى هذه العملية بريبة ويجدونها غامضة، وربما تكون مدبرة لتبرير تدخل الجيش في الحياة السياسية، وتقليص دور الأحزاب السياسية وبخاصة **حزب العدالة والتنمية**، وأحياناً ينظر إليها على أنها مرتبطة بمواقف ونشاطات دولية خارجية؛ فقد أعلن في الفترة القريبة الماضية عن قصف جوي لقواعد حزب العمال الكردستاني في الأراضي العراقية، وأعلن أيضاً عن انفجار في قاعدة عسكرية تركية أودى بحياة شخص، وانفجار آخر في استنبول، وانفجار في مكتب تابع للحزب الحاكم، وانفجار آخر أدى إلى مقتل تسعة من عمال المناجم، وأعلن تنظيم **صقور كردستان**، وهو تنظيم غامض ظهر على الساحة قبل عام واحد مسؤوليته عن تفجيرات دموية في مدينتين سياحيتين، هما (أنطاليا ومرمريس)، أسفرتا عن مقتل أربعة أشخاص، وجرح تسعة آخرين، وكان التنظيم المذكور قد أعلن مسؤوليته عن عملية وقعت قبل عام، وذهب ضحيتها تسعة سياح بريطانيين. وينفي حزب العمال الكردستاني وجود صلات بينه وبين تنظيم **صقور كردستان**، وانتقد استهداف المدنيين والسياح، وإساءة العلاقة بين الأكراد ودول أوروبية قد تؤيد القضايا الكردية.



صقور كردستان

وتعتقد جهات سياسية كردية بأن الجنرالات والجيوب العسكرية والاستخبارية التركية تقف وراء عصابات قومية تضم عسكريين، وتنفذ تفجيرات وتصفيات لإلقاء اللوم على الأحزاب الكردية، ومن ذلك، قيام ضابطين في الجيش بتفجير مكتبة كردية في مدينة "شمدينلي" باستخدام قنابل، كان الجيش قد غنمها إثر معارك مع عناصر **حزب العمال الكردستاني**، واعترف الجنرال "بيوك أنيت" بأن الضابطين المنفذين للعملية من أتباعه المقربين إليه، إضافة إلى أن قوات الأمن لم تلقِ القبض حتى الآن على أي من المنتمين إلى تنظيم **صقور كردستان**، وهو ما يجعل البعض من الأوساط الكردية والسياسية أيضاً ينظر بعين الشك والريبة إلى من يقف وراء ذلك التنظيم وأهداف عملياته.

وقد وجهت قبل ستة أشهر فقط إلى الجنرال "بيوك أنيت" تهم تشكيل عصابات وسوء استخدام صلاحياته، والتزوير والإثراء غير المشروع، وهي أخطر تهم وجهت إلى عسكري في تاريخ تركيا، وكان مدعي النيابة الجمهوري "فرحات ساري"، قد بدأ تحريات وتحقيقات حول **بيوك أنيت**. وجاء في مذكرة المدعي الجمهوري أن العديد من الشهود قالوا: إن بيوك أنيت شكل عصابة داخل الجيش خلال الفترة بين ١٩٩٧ – ٢٠٠٠م، وذلك لابتزاز التجار والأثرياء الأكراد في جنوب شرقي تركيا والاستيلاء على أموالهم، وأثار هذا الاتهام ضجة سياسية كبيرة في تركيا، خصوصاً أن عدداً من النواب الذين حققوا في الانفجار الذي وقع في "شمدنلي" دعموا الاتهام واعتبروه جريئاً، فيما اعتبره زعيم المعارضة "دنيز بايكال" انقلاباً تعده الحكومة داخل الجيش للتخلص من "بيوك أنيت" المعروف بتشدده، وتدخله في أمور السياسة ومعارضته لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي من خلال تصريحات نارية يدلي بها للصحافة من وقت لآخر... وقد صرح "بيوك أنيت" للصحافة بأن الجيش سيقضي على أحلام القوى الرجعية التي تحلم بإقامة جمهورية من نوع جديد وغريب في تركيا، ووصف المسؤولين الذين يحاولون تحجيم دور الجيش بأنهم حقيرون، وسيدفعون ثمن تصرفاتهم.



تواجه الحكومة التركية اليوم مجموعة من المواقف والخيارات التي قد تؤدي إلى اشتباك واختلاف مع المؤسسة العسكرية، مثل الدور التركي الإقليمي، والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وإعادة تنظيم المجتمع والدولة على أساس، يقلل من دور المؤسسة العسكرية، ويدمج المجموعات العرقية التي كانت مهمشة مثل الكرد والعرب والأقليات العرقية والإثنية، مثل العلويين والأرمن واليونان والأذريين في الدولة والمجتمع، بالإضافة إلى مجموعة من المواقف التي تثير خلافات وأزمة حادة، مثل الحجاب، والمظاهر العلمانية، والدينية في الدولة والمجتمع.

وأصبح واضحاً اليوم أن الأمور، والحياة السياسية والعامة لن تعود إلى منتصف التسعينيات؛ فقد دارت عجلة الإصلاح السياسي في تركيا، وأصبح الحزب الحاكم يتمتع بأغلبية برلمانية مريحة، وانحسرت طبقات سياسية، ونشأت نخبة صاعدة بديلة لا تجد مصالحها وأهدافها في التحالف مع العلمانية العسكرية، ودخلت تركيا في مشروعات إصلاحية يصعب تصور العودة عنها لأجل التأهل للمشاركة في الاتحاد الأوروبي.

الأنموذج الإسلامي للدولة في تركيا:

ويتشكل اليوم سؤال رئيس وملح عن الأنموذج الإسلامي للدولة والحكم، هو إلى أي مدى يمكن أن تكون التجربة التركية في ظل العدالة والتنمية أنموذجاً يحتذى في الدول العربية والإسلامية؟

إن الحركة الإسلامية تحكم اليوم في مصر وتونس، وهي شريك رئيس في الحكم في المغرب، وهناك من قبل نماذج إسلامية، مثل إيران والسودان والسعودية وباكستان، وشاركت الحركة الإسلامية في الحكم في دول عدة، مثل الأردن واليمن وماليزيا وإندونيسيا والكويت والجزائر.. وكانت جميع هذه المشاركات والمواقف متعددة الصيغ والتمظهر على نحو يشجع على التأكيد أن الأنموذج الإسلامي في الحكم ليس واحداً، وأن الفهم الصحيح للحكم والدولة في الإسلام يجب أن يفهم على أنها دولة مسلمين، وليست دولة إسلامية.

وستركز هذه الدراسة على التجربة التركية باعتبارها الأنموذج المعبر عن وصول الحركة الإسلامية إلى الحكم على أساس الانتخابات، وباعتبار تركيا مركز آخر دولة إسلامية كانت تقود العالم الإسلامي حوالي ٦٠٠ سنة، وكانت في مرحلة من التاريخ الدولة الأكثر أهمية في العالم.

وتقوم الدراسة على رؤية لنائب رئيس **حزب العدالة والتنمية** الحاكم في تركيا، وهو "مراد ميرغان"، وهو أيضاً عضو في مجلس النواب التركي، ورئيس الوفد التركي البرلماني إلى المجلس الأوروبي، التي قدمها في مؤتمر الأحزاب السياسية والتنمية المنعقد في عمان في الأيام القليلة الماضية.

حزب العدالة والتنمية:

كانت الفكرة الأساسية لحزب العدالة أنه يجب التخلي عن الخطاب الديني الذي التزمه حزب الفضيلة بقيادة "أربكان"، وأن يستخدم خطاباً يتفق مع الواقع التركي والعالمي أيضاً، ويعبر عن حزب العدالة والتنمية برنامجه الذي يعالج قضايا تركيا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومستقبل المواطنين الأتراك. وقد جرت استطلاعات للرأي واسعة جداً للتعرف على احتياجات الناس ومطالبهم وتوقعاتهم من الحزب.



وتقوم فكرة البرنامج على أن مشاكل تركيا ليست مستعصية الحل، طالما أن تركيا لديها موارد طبيعية غنية فوق الأرض وتحتها، ولديها شعب يتميز بالشباب والديناميكية، وتراث حكم عميق الجذور وشديد الغنى، وموقع جيوستراتيجي يمكن أن يساعدها على أن تلعب دوراً مؤثراً في منطقتها، وفرص سياحية مستمدة من التاريخ والجغرافيا، وشخصية وطنية قائمة على التدين والتضامن، وسجل من الإنجازات. وقد حظي هذا البرنامج بقبول شعبي كبير عبرت عنه الانتخابات النيابية التي جرت عام ٢٠٠٢م.

ويهدف الحزب إلى تقديم حلول أصيلة ودائمة لمشاكل تركيا بالتوازي مع الوقائع العالمية، ومن خلال التراكم التراثي والتاريخي، وجعل غرض الخدمة العامة الأساسي هو القيام بالنشاطات السياسية في برنامج من القيم الديمقراطية المعاصرة،، بدلاً من البرامج الأيدولوجية.

وعلى هذا الأساس، فإن **حزب العدالة والتنمية** ينظر بمساواة وعدل إلى جميع المواطنين الأتراك بغض النظر عن الجنس والأصول الإثنية، والمعتقدات والآراء. وعلى أساس هذا المفهوم التعددي، فإن الأهداف الأساسية للحزب تأتي في تطوير وعي المواطنة والاشتراك مع جميع الأتراك بامتلاك الوطن الذي يعيشون فيه والانتماء إليه.

ومن **مبادئ الحزب الرئيسة**، المثل القائل: "إن لم يكن الجميع أحراراً فما من أحد حر" فالحزب يعد أحد مهامه الأساسية تأكيد الديمقراطية عن طريق دمقرطة الفرد، وتوفير وحماية حقوق الإنسان الأساسية.

إن الجمهورية التركية في نظر **حزب العدالة والتنمية**، تقوم على العلمانية والديمقراطية والقانون والعمليات الاجتماعية والحضارية وحرية المعتقد وتكافؤ الفرص، وللحزب فروع محلية في ٨١ منطقة وأكثر من ٣٠٠٠ بلدة، بمجموع يبلغ ثلاثة ملايين عضو.

حكومة حزب العدالة والتنمية..

جرت الانتخابات العامة يوم الثالث تشرين الثاني لعام ٢٠٠٢م، وكانت نتيجتها مذهلة؛ فقد حصل حزب العدالة والتنمية على ٣٤% من الأصوات وأحرز ٣٦٥ مقعداً من أصل ٥٥٠، وأحرز حزب الشعب الجمهوري على ١٧٦ مقعداً و١٩% من الأَصوات. وفاز ببقية المقاعد مرشحون مستقلون.

وشكل "عبد اللّه غل" الحكومة التركية، لأن "أردوغان" كان قد منع من الترشيح للانتخابات، ثم أزال البرلمان منع "أردوغان"؛ فأصبح رئيساً للوزراء.

ومنذ تسلم الحزب السلطة وشعبيته آخذة في الازدياد، وفي آخر انتخابات محلية جرت يوم ٢٨ آذار ٢٠٠٤م أحرز الحزب ٤٢% من الأصوات في جميع أنحاء البلاد.



عبد اللّه غل

السياسات العامة لحكومة العدالة والتنمية..

يعمل الحزب لتحقيق المبادئ التالية في السياسة الداخلية:

١. الديمقراطية والعلمانية وحكم القانون هي المبادئ الأساسية للجمهورية، فالحزب يؤمن بأن الازدهار والرفاه يقومان على تطبيق المبادئ المذكورة سابقاً تطبيقاً كاملاً، وأن الانفتاح والشفافية هما مبدآن حيويان للحكومة، فالقطاع العام يموله المواطنون، ولهم الحق في معرفة أين وكيف يتم إنفاق أموالهم، وضمن هذا السياق أجرى الحزب تغييرات في الدستور والنظام القضائي لتعزيز الديمقراطية وتقوية الشفافية في فترة وجيزة جداً.

١. كل مواطن في تركيا يستحق كامل حرية الرأي والمعتقد والفكر، ويجب أن يكون قادراً على التعبير عنها بحرية.

٢. يجب أن يكون للمواطنين الحق في تشكيل اتحادات ليعيشوا ثقافاتهم الخاصة كما يشاؤون، ولن يكون هناك تمييز على أساس الجنس والأصل الإثني والدين واللغة.

٣. لن يكون هناك حزب سياسي يقوم على الدين أو القومية، فهما قيمتان جامعتان للمجتمع، الدين هو قيمة يشترك فيها الناس، فهو فوق جميع الاهتمامات السياسية، والأحزاب السياسية

التي تعمل على استثماره تقود الناس والمجتمع إلى الانقسام. وباعتبار أن الحزب يعرف نفسه بأنه ديمقراطي محافظ، فإنه يعمل على احترام وتعزيز الثقافة وقيم المجتمع التراثية والاجتماعية، في نفس الوقت الذي يعمل فيه على تحديث وتحسين مستوى الحياة في المجتمع، ويعتقد أن هذه القيم لا تتعارض بعضها مع بعض.

٤. العمل على رفع تركيا إلى مستوى الدول المتقدمة، ولتحقيق هذا الهدف يجب أن تجرى إصلاحات بنيوية "رئيسة" في القطاع العام والاقتصاد، وهكذا يشكل تطبيق اقتصاد السوق الحر والخصخصة، وزيادة فاعلية القطاع العام أهدافاً رئيسة للحزب.

لقد مرت تركيا بأزمة "حادة" عام ٢٠٠٠م، أدت إلى تراجع الاقتصاد وخلل في توزيع الثروة، وكان الفساد متمكناً، واستولت الدولة على العديد من البنوك الخاصة، بسبب سوء تصرفها، فقد عرضها مالكوها إلى إفلاس وتفريغ متعمد من الأموال، متسببين في خسائر كلفت تركيا حوالي ٣٠ مليون دولار أميركي.

وقد غيرت حكومة العدالة والتنمية في القوانين لتجعل من أصحاب البنوك مسؤولين عن سوء تصرفاتهم، وتواصل الحكومة العمل والتنسيق مع صندوق النقد الدولي لتحقيق انخفاض في معدلات التضخم والفائدة. ويعتقد قادة الحزب أن الاقتصاد التركي الآن مستقر، وأن التصدير والاستيراد في حالة ازدهار. وقد أخذ الاقتصاد في النمو بمعدل ٥% سنوياً.

وفي مجال السياسة الخارجية، يقول "ميرغان" نائب رئيس الحزب: (إننا نعيش في عهد جديد في السياسة الدولية يمكن تعريفه بزيادة العلاقات بين الدول وضمن المنطقة، والتكامل في العالم المتعولم، وذلك يجعل الديمقراطية والحكم الصالح هما المبدأين الأساسيين للمجتمع الدولي).

والدول التي لا تتبنى هذه المبادئ، سوف تعاني اقتصادياً واجتماعياً, وفي المقابل فإننا نستطيع أن نبني مستقبلاً أفضل لمواطنينا وبلادنا حين نطبق بالكامل هذه المبادئ؛ ولذلك، فإننا ومن أعماق قلوبنا ندعم القيام بهذه التغييرات في كل مجتمع.

ويلخص ميرغان أهداف حكومته في السياسة الخارجية في:

١. تغير البنية الديناميكية لظروف العالم يفرض تأسيس علاقات عقلانية وتعزيز هذه العلاقات.

٢. الافتقار إلى السلام والاستقرار في منطقتنا يؤثر مباشرة على مجتمعنا، ولذا يجب على تركيا أن تكون فاعلة في وقف الصراع وتأمين الاستقرار في المنطقة.

٣. التحديث مشروع دائم لتركيا، وأصبحت هذه القضية سياسة رسمية للدولة مع تأسيس الجمهورية، وجهود التحديث حين لا تعرض للخطر تراث ومعتقدات الناس تكون موضع تقدير لديهم. ومن التداعيات الطبيعية للتحديث بالنسبة لتركيا هي أن تكون عضوًا في الاتحاد الأوروبي، ويريد معظم الشعب التركي (أكثر من ٧٥%) هذه العضوية؛ لذا فإن تركيا تبذل قصارى جهدها لإجراء التحول الضروري من أجل البدء في محادثات القبول.

٤. يقول رئيس الوزراء التركي **رجب طيب أردوغان** عن الديمقراطية في الشرق الأوسط: "إنني لا أشارك في النظرة التي ترى أن الثقافة الإسلامية والديمقراطية لا يمكن أن يتصالحا، فالسياسي الذي يحترم القناعات الدينية في محيطه الشخصي، وينظر إلى السياسة باعتبارها مجالاً خارج الدين، إنما يحمل نظرة مختلة تماماً.

فالديمقراطية في الشرق الأوسط هي هدف يجب بلوغه، والسؤال ليس عما إذا كانت تلك الدمقرطة ممكنة، بل بدلاً من ذلك كيف نلبي توق الجماهير في الشرق الأوسط إلى الديمقراطية؟ وبكلمات أخرى، كيف نحقق الديمقراطية في المنطقة؟



رجب طيب أردوغان

الحركة الإسلامية في تركيا حزب تركي..

إن المحصلة الرئيسة التي يمكن استخلاصها من تجربة الحركة الإسلامية في تركيا، هي أنها تفاعل مع الزمان والمكان. وعلى هذا الأساس، فإن تجربة **حركة طالبان** في الحكم مستمدة من ظروف الانغلاق والعزلة والتخلف والفقر التي عاشتها أفغانستان قروناً متواصلة. فالأفكار والبرامج تحل في الزمان والمكان وتتفاعل معهما.

إن الكثير من المثقفين والباحثين يظنون أن الإسلام يقدم قواعد وأفكاراً ونظريات شاملة وجاهزة، وأن الاجتهاد السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي مستمد فقط من فهم النصوص



والمراجع ودراستها، ولا يدركون أن النظام الإسلامي تفاعل إيجابي وسليم بين الفكر والعقيدة والثقافة والدعوة والتحرك بها وسط الواقع والبيئة والمتغيرات والمحددات الكثيرة والممتدة والمتجددة. ولذلك، فإن النظام الاجتماعي الإسلامي ينمو ويتجدد، ويضمر ويتراجع، ويبدع ويتخلف حسب واقع وحال البيئة المحيطة به من ناس ومجتمعات وحضارة وفاعلية اجتماعية.

تركيا الجمهورية: السعي إلى العلمانية الأوروبية بهوية إسلامية

ظهرت تركيا بصورتها الحالية عقب هزيمة الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م)، وتوقيع اتفاقية السلام مع دول الحلفاء، والتي عرفت باتفاقية **سيفر** عام ١٩٢٠م، وهي الاتفاقية التي رفضتها الحركة الوطنية التركية بقيادة "مصطفى كمال أتاتورك"، كونها تؤدي إلى خسارة تركيا كثيراً من أراضيها. ومن ثم، خاض **أتاتورك** خلال الفترة ١٩٢٠-١٩٢٣م ما عرف بـ"حرب الاستقلال" التي انتهت إلى إعلان الجمهورية التركية بحدودها الحالية، وبرئاسة "مصطفى كمال أتاتورك" في ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٣م.

وبحكم العلمانية التي اتخذها أتاتورك هوية للأمة التركية، متضافرة مع الحقائق الاجتماعية والثقافية للمجتمع التركي، إضافة إلى الجغرافيا؛ فقد دخلت تركيا في مخاضات عدة، أدت إلى بروز مظاهر عدة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، يمكن تلخيصها كمايلي:

- (١٩٢٨): تحول تركيا إلى العلماني، وإلغاء النص الدستوري على الإسلام دين الدولة.
- (١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٨): وفاة "أتاتورك"، وتولي "عصمت إنونو" الرئاسة خلفاً له.
- (١٩٥٠): الحزب الديمقراطي المعارض يفوز بأول انتخابات عامة في تركيا، ويتولى "عدنان مندريس" رئاسة الوزراء كأول من يشغل المنصب من خارج حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه "أتاتورك".
- (١٩٥٢): تركيا تنضم إلى حلف شمال الأطلسي "ناتو"، متخلية بذلك عن سياسة الحياد التي وضعها "أتاتورك".
- (١٩٦٠): الجيش ينفذ انقلاباً عسكرياً ضد الحزب الديمقراطي الحاكم، ويعدم رئيس الوزراء واثنين من أعضاء حكومته.
- (١٩٦١): إقرار دستور جديد ينص على وجود برلمان بمجلسين.
- (١٩٦٥): "سليمان ديميرل" من حزب العدالة يتولى منصب رئيس الوزراء.
- (١٩٧١): الجيش يجبر "ديميرل" على الاستقالة من منصبه، عقب تفجر أحداث عنف.
- (١٩٧٤): الجيش التركي يجتاح جزيرة قبرص التي ستغدو مقسمة حتى اليوم بين جزئين: قبرصي (يوناني) وتركي.
- (١٩٨٠): الجيش ينفذ انقلاباً عسكرياً جديداً، ويفرض الأحكام العرفية عقب إضرابات في الشارع.
- (١٩٨٢): إقرار دستور جديد ينص على تولي منصب الرئاسة لمدة سبع سنوات، وعودة البرلمان

إلى شكل المجلس الواحد.

» (١٩٨٣): "تورغوت أوزال" يفوز بالانتخابات العامة عن حزب "الوطن الأم".

» (١٩٨٤): تركيا تعترف بالجمهورية التركية لشمال قبرص.

» (١٩٩٠): تركيا تسمح لقوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة باستخدام قواعدها الجوية، لاسيما "أنجرليك"، لقصف العراق.

» (١٩٩٣): "تانسو تشيلر"، من حزب الطريق القويم، تتولى رئاسة الوزراء، كأول امرأة تركية تشغل المنصب. وانتخاب "سليمان ديميرل" رئيساً للجمهورية.

» (١٩٩٥): حزب الرفاه الإسلامي بقيادة "نجم الدين أربكان" يفوز في الانتخابات العامة، لكنه يفشل في تشكيل الحكومة التي ستقوم بتحالف حزبين من يمين الوسط.

» (١٩٩٦): سقوط تحالف يمين الوسط، ليغدو زعيم حزب الرفاه، "نجم الدين أربكان"، أول رئيس وزراء إسلامي لتركيا منذ نشأتها في العام ١٩٢٣م.

» (١٩٩٧): سقوط تحالف "أربكان" الحاكم بضغط من الجيش، وليحل محله في الحكومة تحالف جديد ليمين الوسط برئاسة "مسعود يلمظ".

» (كانون الثاني/يناير ١٩٩٨): المحكمة الدستورية تحل حزب الرفاه، واستقالة "يلمظ" وسط فضائح فساد، ليتولى رئاسة الوزراء "بولاند أجاويد".

» (٢٠٠٠): "أحمد نجدت سيزار" يتولى رئاسة الجمهورية خلفاً لديميرل.

» (حزيران/يونيو ٢٠٠١): المحكمة الدستورية تحل حزب الفضيلة "الإسلامي" (الذي تأسس عقب حل "الرفاه") بسبب أنشطته المعادية للعلمانية.

» (تموز/يوليو ٢٠٠١): أعضاء حزب الفضيلة المنحل يؤسسون حزباً إسلامياً جديداً هو "السعادة".

» (آب/أغسطس ٢٠٠٢): البرلمان التركي يقر مجموعة من الإصلاحات المطلوبة للانضمام للاتحاد الأوروبي، ومنها إلغاء عقوبة الإعدام، والقيود على التعليم والبث الإذاعي والتلفزيوني باللغة التركية.

» (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢): حزب العدالة والتنمية ذو الجذور الإسلامية، يحقق فوزاً كاسحاً في الانتخابات، وتعيين نائب رئيس الحزب "عبدالله غل" رئيساً للوزراء.

» (آذار/مارس ٢٠٠٣): زعيم حزب العدالة والتنمية، "رجب طيب أردوغان"، يفوز بمقعد في البرلمان بعد رفع الحظر عن ترشحه، ويغدو رئيساً للوزراء.

» (آذار/مارس ٢٠٠٣): البرلمان التركي يصوت بعدم السماح بنشر قوات أميركية على الأراضي التركية، مع السماح باستخدام أجوائها لغزو العراق.

» (حزيران/يونيو – تموز/يوليو ٢٠٠٣): البرلمان التركي، واستجابة لمتطلبات الانضمام للاتحاد الأوروبي، يقر مجموعة قوانين التي تخفف القيود المفروضة على حرية التعبير، واستخدام اللغة التركية، كما تحد من الدور السياسي للجيش.

» (نيسان/أبريل ٢٠٠٧): عشرات آلاف الأتراك "المناصرين للعلمانية"، يتظاهرون احتجاجاً على نية رئيس الوزراء "رجب طيب أردوغان" المنافسة على منصب رئاسة الجمهورية، وحزب العدالة والتنمية

يطرح بدلا منه "عبدالله غل" الذي لم ينجح في الجولة الأولى.

- (أيار/مايو٢٠٠٧): البرلمان يقرر إجراء انتخابات مبكرة لإنهاء الاستعصاء بين الإسلاميين والعلمانيين بشأن اختيار رئيس الجمهورية المقبل. والرئيس "نجدت سيزر" يعترض على مشروع تعديل دستوري، يسمح بانتخاب رئيس الجمهورية من قبل المواطنين مباشرة، وليس عبر البرلمان.
- (تموز/يوليو٢٠٠٧): حزب العدالة والتنمية يفوز في الانتخابات العامة.
- (آب/أغسطس٢٠٠٧): انتخاب "عبدالله غل" رئيساً للجمهورية.
- (تشرين الأول/أكتوبر٢٠٠٧): المصوتون يؤيدون في استفتاء تعديل الدستور بما يسمح للمواطنين انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة.
- (شباط/فبراير٢٠٠٨): البرلمان يقر تعديلاً على الدستور يسمح للطالبات المحجبات دخول الجامعات التركية بحجابهن.
- (تموز/يوليو٢٠٠٨): المحكمة الدستورية ترفض بأغلبية بسيطة دعوى بحظر حزب العدالة والتنمية.
- (تشرين الأول/أكتوبر٢٠٠٨): بدء محاكمة ٨٦ شخصاً متهمين بالعضوية في جماعة "أرغنكون"، والمتهمة بدورها بالتحضير لسلسلة هجمات، تؤدي إلى انقلاب عسكري ضد الحكومة.
- (تشرين الأول/أكتوبر٢٠٠٩): الحكومتان التركية والأرمينية تتفقان على تطبيق العلاقات التي بقيت محكومة برفض تركيا بوقوع مذابح بحق الأرمن إبان الحكم العثماني.
- (كانون الثاني/يناير٢٠١٠): اعتقال قرابة سبعين من الجيش التركي على خلفية مؤامرة "سلدجهامر" التي سعت إلى الإطاحة بالحكومة في انقلاب عسكري، وإدانة ٣٣ ضابطاً بالتهم.
- (أيار/مايو٢٠١٠):
- توتر العلاقات التركية–الإسرائيلية عقب قيام جنود إسرائيليين بقتل ٩ ناشطين أتراك على ظهر السفينة مرمرة، كانوا يحاولون الوصول إلى قطاع غزة، وكسر الحصار الذي تفرضه عليه إسرائيل.
- إدانة ١٩٦ شخصاً، بينهم ضباط عاملون ومتقاعدون، بالمشاركة في مؤامرة "أرغنكون".
- (أيلول/سبتمبر٢٠١٠): الأغلبية تؤيد في استفتاء تعديلاً دستورياً، يسمح بزيادة رقابة البرلمان على الجيش والقضاء.. الأمر الذي اعتبره البعض محاولة من الحكومة "الإسلامية" لتعيين قضاة متعاطفين معها.
- (حزيران/تموز٢٠١١): حزب العدالة والتنمية يحقق فوزاً جديداً في الانتخابات العامة، و"رجب طيب أردوغان" يواصل توليه منصب رئيس الوزراء لولاية ثالثة.
- (آب/أغسطس٢٠١١): الرئيس "عبدالله غل" يعين قادة عسكريين جدداً خلفاً للقادة المستقيلين، وبما يشكل سابقة في تاريخ تركيا على صعيد العلاقة بين الحكومة المدنية والمؤسسة العسكرية.
- (آذار/مارس٢٠١٣): رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو"، يبادر إلى الاتصال بنظيره التركي "رجب طيب أردوغان" معبراً عن اعتذاره عن مقتل المواطنين الأتراك الذين حاولوا كسر الحصار على غزة في العام ٢٠١٠، ويتعهد بتقديم تعويضات لذوي الضحايا.

تركيا والاتحاد الأوروبي: مسيرة العضوية الموعودة

منذ تأسيس الجمهورية التركية، كانت رؤية المؤسس **مصطفى كمال أتاتورك** مزيداً من التوجه نحو الغرب الأوروبي، بدءاً من استبدال أحرف اللغة التركية، ووصولاً إلى الاندماج الكامل في مؤسساته. وهكذا، فلم تمض أشهر على إنشاء "السوق الأوروبية المشتركة" (European Economic Community) في (١ كانون الثاني/يناير١٩٥٨م) (والتي تطورت لاحقاً إلى "المجموعة الأوروبية" ثم "الاتحاد الأوروبي" في العام ١٩٩٣م)، حتى كانت تركيا تقدم طلباً للانضمام في (٣١ تموز/يوليو١٩٥٩م).

وقد بقي حلم الانضمام إلى "السوق"، "المجموعة"، "الاتحاد" حلماً يراود تركيا منذ النشأة وحتى اليوم، رغم كل التحولات التي أصابتها؛ من حكم **أتاتورك** المتمسك بشدة بالعلمانية، وممن يعتبرون أنفسهم أتباعه المخلصين، إلى حكم العسكر، وصولاً إلى حكم الإسلاميين ممثلين بحزب العدالة والتنمية بقيادة رئيس الوزراء **رجب طيب أردوغان**.

ومع طول ملاحقته؛ فقد مر حلم أوروبا المراوغ في محطات رئيسة، منها:

» (٣١ تموز/يوليو١٩٥٩): تركيا تتقدم بطلب الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة.

» (١٢ أيلول/سبتمبر١٩٦٣): توقيع "اتفاقية الشراكة" التي تعرف باسم "اتفاقية أنقرة"، والهادفة إلى تطوير اتحاد جمركي بين تركيا والسوق الأوروبية المشتركة.

» (١ كانون الأول/ديسمبر١٩٦٤): دخول "اتفاقية أنقرة" حيز النفاذ.

» (٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر١٩٧٠): توقيع بروتوكول إضافي في بروكسل/ بلجيكا لتنظيم الاتحاد الجمركي بين الطرفين.

» (١ أيلول/سبتمبر١٩٧١): الاتحاد الأوروبي يقوم بإلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية المطبقة سابقاً على معظم المنتجات الصناعية المستوردة من تركيا (باستثناء الصناعات النسيجية).

» (٢١ أيار/مايو١٩٧٣): اختتام المفاوضات بين تركيا والمجموعة الأوروبية، والخاصة بتوسيع المجموعة بالاتفاق على قبول عضوية تركيا لاحقاً.

» (٣٠ حزيران/يونيو١٩٧٣): توقيع بروتوكول تكميلي للاتفاقية الأولى لتوسيع "السوق" في أنقرة.

» (٢٢ كانون الثاني/يناير١٩٨٢): تعليق العلاقات الرسمية بين تركيا والمجموعة الأوروبية عقب الانقلاب العسكري في تركيا في العام ١٩٨٠.



- (أيلول/سبتمبر١٩٨٦): عودة العلاقات بين تركيا والمجموعة الأوروبية.

- (١٤ نيسان/أبريل١٩٨٧): تركيا تتقدم بطلب العضوية الكاملة للمجموعة الأوروبية.

- (١٨ كانون الأول/ديسمبر١٩٨٩): المفوضية الأوروبية تعتبر أنه من غير الممكن قبول عضوية تركيا الكاملة في المجموعة الأوروبية، قبل استكمال المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الضرورية لبدء مفاوضات الانضمام.

- (١ كانون الثاني/يناير١٩٩٦): تركيا تستكمل المرحلة الانتقالية، وتدخل المرحلة النهائية من اتفاقية الاتحاد الجمركي مع المجموعة الأوروبية.

- (١١ و١٢ كانون الأول/ديسمبر١٩٩٩): الاعتراف رسمياً بوضع "دولة مرشحة للعضوية" لتركيا، خلال لقاء القمة لمجلس أوروبا في "هلسنكي"، إنما دون تحديد موعد لبدء مفاوضات الانضمام.

- (٤ تموز/يوليو٢٠٠٠): تركيا تنشئ منصب "الأمين العام لشؤون الاتحاد الأوروبي"، والملحق بمكتب رئيس الوزراء التركي.

- (١٧ كانون الأول/ديسمبر٢٠٠٤): قمة قادة ورؤساء حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تقرر أن تركيا أوفت بشكل كاف بالمتطلبات السياسية، وأن من الممكن بدء مفاوضات انضمامها للاتحاد في ٣ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٤.

- (٣ تشرين الأول/أكتوبر٢٠٠٤): بدء مفاوضات منح تركيا العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي.

- (٣٠ تموز/يوليو٢٠٠٥): تركيا توقع بروتوكولاً إضافياً يوسع "اتفاقية أنقرة" العام ١٩٦٣، ويتعلق بالدول العشر الجدد الأعضاء بالاتحاد الأوروبي.

- (تشرين الثاني/نوفمبر٢٠١٠): موقع "ويكيليكس" ينشر برقية سرية لوزارة الخارجية الأميركية، تؤكد أن فرنسا والنمسا تعيقان بشكل متعمد مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.



تركيا وحزب العمال الكردستاني: من الصراع إلى الاعتراف

بموجب معاهدة السلام الموقعة بين الإمبراطورية العثمانية ودول الحلفاء في الحرب العالمية الأولى العام ١٩٢٠م، و التي عرفت باسم "معاهدة سيفر"؛ فقد كان من المفترض إنشاء دولة كردية في المنطقة، وهو الأمر الذي لم يتحقق بعد نجاح **مصطفى كمال أتاتورك** بالإجهاز على المعاهدة، وتأسيس الجمهورية التركية في العام ١٩٢٣م.

وفي العام ١٩٣٧م، وقعت كل من تركيا وإيران والعراق وأفغانستان اتفاقية "سعد أباد" لتنسيق العمل فيما بينها ضد المتمردين/ الثوار الأكراد.



حزب العمال الكردستاني

وتعد الحركة الكردية في تركيا الأنشط، سياسياً وعسكرياً، ضمن الدول التي يتوزع عليها الأكراد؛ العراق وإيران وسورية. وقد مر تحركهم العسكري بمراحل عدة، من أبرزها:

(١٩٧٨): الطالب في جامعة أنقرة، **عبدالله أوجلان**، يؤسس مجموعة ماركسية سرية، عرفت باسم "حزب العمال الكردستاني" (PKK).

- (آب/أغسطس١٩٨٤): الحزب يشن أولى هجماته في جنوب شرق تركيا، ويقتل جنديين.
- (١٩٨٧): الحكومة التركية تفرض قانون الطوارئ على إحدى عشرة منطقة في جنوب شرق البلاد، وتكثف العمل العسكري فيها.
- (١٩٩٢): الجيش التركي يشن حملة جوية وبرية واسعة على معاقل حزب العمال الكردستاني في شمال العراق.
- (١٩٩٥): الجيش التركي يجتاح شمال العراق بقرابة ٣٥ ألف جندي لقمع مقاتلي حزب العمال الكردستاني.



- (أيلول/سبتمبر ١٩٩٨): **أوجلان** يغادر سورية بعد تهديد تركيا بعمل عسكري ضدها في حال عدم تسليمه.
- (كانون الثاني/يناير ١٩٩٩): القوات الخاصة التركية تلقي القبض على **أوجلان**، وهو في طريقه إلى مطار نيروبي/ كينيا، وتقوم بنقله إلى تركيا.
- (حزيران/يونيو ١٩٩٩): الحكم على أوجلان بالإعدام؛ ليتم لاحقاً تخفيض العقوبة إلى السجن مدى الحياة في سجن بجزيرة في بحر مرمرة، عقب إلغاء تركيا لعقوبة الإعدام (كأحد متطلبات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي) في (آب/أغسطس ٢٠٠٢م).
- (٢٠٠٤): الحكومة التركية، تسمح باستخدام محدود للغة التركية في برامج التلفزيون الحكومي.
- (٢٠٠٧): مع عودة الهجمات الكردية ضد الجيش، البرلمان التركي يجيز للجيش القيام بعملية خارج الحدود ضد معاقل المقاتلين الأكراد في شمال العراق.
- (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩): التلفزيون التركي يطلق قناة باللغة الكردية، ضمن ما عرف بـ "المبادرة الكردية" التي اتخذتها الحكومة التركية، وتتضمن زيادة حقوق الأقليات.
- (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩): الحكومة التركية تتقدم إلى البرلمان بإجراءات إضافية لزيادة الحقوق الخاصة باستخدام اللغة الكردية، وتخفيض تواجد الجيش التركي في مناطق جنوب شرق البلاد ذات الأغلبية الكردية.
- (٢٠١٠): عقد محادثات في "أوسلو" بين ضباط من المخابرات التركية، وممثلين عن حزب العمال الكردستاني انتهت إلى الفشل.
- (تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٠): بدء محاكمة ١٥١ شخصاً بتهمة الانتماء لحزب العمال الكردستاني.
- (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١): حزب العمال الكردستاني يقتل ٢٤ جندياً تركياً على الحدود مع العراق، فيما اعتبر أكبر هجوم لناحية الخسائر التركية منذ تسعينيات القرن الماضي. وتركيا وإيران تتفقان على مواجهة المتمردين/ الثوار الأكراد.
- (أيلول/سبتمبر ٢٠١٢): نشطاء أكراد في السجون التركية يدخلون في إضراب عن الطعام.
- (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢): المعتقلون الأكراد ينهون إضرابهم استجابة لطلب أوجلان.
- (٢٠١٣): محادثات بين أوجلان وضباط من المخابرات التركية.
- (آذار/مارس ٢٠١٣): أوجلان يعلن وقفاً لإطلاق النار، ويأمر مقاتليه بالانسحاب من الأراضي التركية.
- (أيار/مايو ٢٠١٣): حزب العمال الكردستاني يبدأ انسحابه في اتجاه الأراضي العراقية.



الحسابات التركيّة في الأزمة السورية

علي حسين باكير

(باحث في منظمة البحوث الاستراتيجية الدوليّة (USAK) / أنقرة- تركيا)

مقدمة:

عادت التساؤلات من جديد حول مبررات الانكماش التركي في الرد العسكري على النظام السوري، رغم التفجيرات الأخيرة التي شهدتها مدينة الريحانيّة في هاتاي داخل الأراضي التركيّة، والتي اتهمت السلطات التركيّة بتنفيذها مجموعات على صلة بنظام الأسد والاستخبارات السوريّة.

وتدور معظم هذه التساؤلات حول أسباب هذا الانكماش، أو الرد الخجول، كما يراه البعض، غير المتناسب مع حجم جرائم نظام الأسد تجاه تركيا، وما هي مبرراته ومسوّغاته؟ خاصّة وأنه يتعارض مع وضع تركيا قوة صاعدة من جهة، ومع صورة تركيا في المنطقة قوة إقليمية تمتلك قدرات رادعة.

والحقيقة أنّ سياسة تركيا تجاه سوريا ليست معزولة بطبيعة الحال عن مجمل مفاهيم وأسس السياسة التركية الخارجيّة بشكل عام، ولا عن الحسابات السياسيّة الداخليّة أيضاً، ناهيك عن تعقيدات المشهد السوري نفسه الذي تحوّل الى صراع جيواستراتيجي إقليمي ودولي، تنخرط فيه عدّة دول من الوزن الثقيل، ناهيك عن الجهات الفاعلة التي تعد من غير الدول؛ من مثل المجموعات المقاتلة شبه النظاميّة، ونصف الحكوميّة والأخرى كالميليشيات.

نتناول – من خلال هذا المقال – المبررات التركية في سياق رؤية الحكومة للتعامل مع الأوضاع الملتهبة في سوريا، والتوازنات الدقيقة التي يتم أخذها بعين الاعتبار عند تقييم أي قرار يتعلّق بالوضع السوري، وما يرتبط به من تطورات على الصعيد الإقليمي والدولي.



تفجير الريحانيّة

المعطيات التركية إزاء نظام الأسد:

في الوقت الذي يتحرّك فيه عدد من الدول على قاعدة أنّ الأسد هو من يمثّل الشعب السوري، وانّ نظامه لا يزال شرعيّاً، أقصد روسيا والصين وإيران، وذلك بموازاة من يعد نظام الأسد جزءاً من المعادلة في النهاية، أقصد التحركات الأمريكية



الأخيرة الهادفة إلى جمع معارضين مع مسؤوليين حكوميين، فإن التحرك التركي إزاء الملف السوري بالمجمل يستند إلى تقييم مختلف، يعتمد على الآتي:

١. أنّ نظام الأسد لا يمكن إصلاحه بأي حال من الأحوال، وقد جاء ذلك بناءً على قناعة راسخة نتيجة التجربة التركية مع النظام السوري خلال الأشهر الأولى من اندلاع الثورة وبعد نقاشات حثيثة معه، في محاولة لإقناعه بتغيير موقفه وأسلوب تعامله، كي يجنّب سوريا والمنطقة القادم من المشكلات، لكنّ تركيا أدركت حينها أنّ لا تأثير لها على الأسد، وأنّ الأخير يستمع إلى طرف آخر، هو إيران، وليس إلى الأتراك، وقد وصلت هذه القناعة إلى نتيجة مفادها، ضرورة تنحي الأسد من تلقاء نفسه، أو أن تتم الإطاحة به عبر الشعب السوري، من منطلق أنّ النظام فقد شرعيته، وأنّه غير قادر على إسكات المعارضة من خلال المجازر التي يرتكبها.

٢. وبناءً على المعطى الأول، يعمل الأتراك الآن من منطلق أنّه لا يمكن المضي قدماً في أية عملية سياسية في ظل وجود الأسد؛ فرغم دعمها لجميع المبادرات الرامية إلى التوصل لحل سياسي للوضع السوري خلال المرحلة السابقة، ومن بينها دعم مبادرة مبعوث الأمم المتحدة والجامعة العربية "كوفي عنان"، ومن بعده "الأخضر الابراهيمي"، إلا أن أنقرة تتفق مع مطلب المعارضة المحق، والذي يرى أنّه لا يمكن القيام بأية عملية سياسيّة في ظل وجود الأسد شخصياً والأجهزة التابعة له. ولم تخفِ أنقرة موقفها هذا، حتى عندما كانت الولايات المتّحدة ما تزال تسوّق لضرورة جمع المعارضين مع رجال من الحكومة السورية للتوصل الى حل سياسي.



كوفي عنان



الأخضر الإبراهيمي

٣. نتيجة لمعطيات موضوعيّة، كانت ومازالت خيارات تركيا في الملف السوري محدودة من ناحية الانخراط المباشر، وذات طابع دفاعي غير مبادر، لا سيما في الأمور العسكرية التي كان البعض يفترض عكسها، على اعتبار أنّ الوقائع ترجّح تدخّلاً عسكرياً للجيش التركي في سوريا.

وقد اقتصرت الجهود التركيّة على إيواء اللاجئين السوريين، ومساعدتهم، وتوفير اللازم لهم، بالإضافة إلى الضغط السياسي والدبلوماسي، الإقليمي والدولي في محاولة لتوحيد العمل، على اعتبار أنّ أزمة بحجم الأزمة السورية ليست مسؤولية دولة واحدة بعينها، خاصّة وأنّ الموضوع تحوّل إلى صراع جيواستراتيجي إقليمي ودولي على حساب الشعب السوري، ومع ذلك؛ فقد دعمت أنقرة خلال مراحل عديدة طرح إقامة ممرات ومنطقة آمنة دون أن تجد الغطاء الكافي لدعم الاقتراح.

حدود التحرّك التركي في الملف السوري:

بالنسبة إلى الرؤية التركيّة، فإن أي تدخل في سوريا يجب أن يتوفّر على أحد الشروط التاليّة على الأقل:

* **قرار من مجلس الأمن:** يعد الأتراك أنّ قراراً صدر عن مجلس الأمن حول الأزمة السورية من الممكن أن يشكل الأرضيّة الصلبة لأي تدخل تركي محتمل؛ لأنّه في هذه الحالة سيكون مدعوماً وفق القانون بغطاء دولي وأممي مع ما يتطلبه ذلك من التزامات دولية أيضاً.
* **غطاء دولي:** أي الجمعية العامة بما تمثله من الحق في الحماية، من الممكن أن تكون مدخلاً مناسباً للتحرّك التركي إزاء الملف السوري.
* تحرك دولي خارج مجلس الأمن، ولكن بمشاركة إقليميّة ودوليّة واسعة.

ولأنّ هذه المعايير باتت مكشوفة لدى اللاعبين الآخرين، وعلى رأسهم النظام السوري، فقد قام الأسد باختبار حدود الموقف التركي من خلال ثلاثة مستويات:

* المستوى الأول: عمد خلاله إلى إسقاط طائرة تدريب تركيّة فوق مياه البحر المتوسط، زاعماً أنّ الطائرة اخترقت المجال الجوّي السوري قبالة ساحل البلاد.
* المستوى الثاني: تمّ من خلاله استهداف الأراضي التركيّة على الحدود مباشرة مع سوريا بقذائف هاون، ومدفعيّة.
* المستوى الثالث: تم من خلاله استهداف عمق الأراضي التركية في مدينة ريحانلي (الريحانيّة) عبر سيارات مفخخة؛ مما أدى إلى مقتل عدد كبير من المواطنين وجرح آخرين.





تفجير الريحانيّة

وخلال كل هذه المراحل، كان كثير من الخبراء والمتابعين ينتظرون تدخّلاً عسكرياً تركيّاً أو رداً مناسباً، على الأقل، يتناسب مع حجم الجرائم المرتكبة من قبل النظام السوري، لكن طريقة الرد التركي، تؤكّد الالتزام بضرورة توافر الشروط أعلاه؛ حتى يتم التدخل في سوريا، **ناهيك عن الحسابات المعقّدة لهذا العمل**، ومنها:

أولاً: الحسابات الداخليّة، وتقوم على ثلاثة معطيات:

* **الوضع الاقتصادي:** تولي الحكومة التركيّة أهمّية كبيرة للوضع الاقتصادي في البلاد ولدوره في صعود تركيا الإقليمي والدولي خلال العقد الماضي من الزمن، وهو الأمر نفسه الذي يحتلّ أولويّة لدى المواطن التركي كذلك. وعليه، فإنّ دخول تركيا في حرب مع النظام السوري دون أن يكون هناك داعم، ودون أن يكون هناك أفق لهذه الحرب، وللنتائج التي من الممكن أن تسفر عنها سيعرّض الوضع الاقتصادي في البلاد للخطر، في وقت تحرص فيه السياسة التركيّة على تجنيب الاقتصاد تداعيات الأزمات الإقليميّة والدوليّة، بعدما نجحت في أن تمر بسلام من الأزمة الماليّة العالميّة.

* **شرعيّة قرار التدخّل:** تقدّم أنقرة نفسها منذ مجيء **حزب العدالة والتنمية** على أنّها دولة تسعى إلى تجاوز الخلافات الإقليميّة من خلال سياسة خارجيّة متوازنة، تعتمد على العمل الدبلوماسي بالدرجة الأولى بديلاً عن التدخّلات العسكرية. أضف إلى ذلك أنّ أي قرار بالتدخل في سوريا، سيحتاج إلى غطاء شرعي إلى جانب القرار الذاتي، ومثل هذا الغطاء الشرعي لن يتوفّر إلاّ



من خلال قنوات محدودة، مثل: مجلس الأمن، أو المنظمات الموازية له كالجمعيّة العامة، أو تحالف دولي، أو تحالف إقليمي. من دون قرار مماثل، يصبح التدخل التركي مثار بحث ونقاش، وينعكس ذلك بطبيعة الحال على ردود الفعل الناجمة عنه.



حزب العدالة والتنمية

* **المعطيات السياسيّة:** اتخاذ قرار سياسي بالدخول العسكري في الملف السوري، سيكون له تأثير كبير على معطيات الحياة السياسيّة داخلياً، ومن الصعب اتخاذ مثل هذا القرار في ظل وجود استحقاقات مهمة جداً خلال العام الحالي والقادم، أهمها الانتخابات البلديّة، والرئاسيّة والبرلمانيّة، خاصة في ظل تربّص المعارضة الداخليّة التي أصبحت تعمل سياسياً بما يخدم منطق الأسد وحلفاءه نكايةً في الحزب الحاكم، معطوفاً على فشل الحكومة التركيّة في توحيد الرأي العام تجاه الملف السوري، فضلاً عن موضوع التدخل العسكري الذي لا يحظى بشعبيّة داخلياً.

ثانيًا: الحسابات الاقليميّة:

وفقًا للرؤية التركيّة، لا توجد دول مستعدة لخوض معركة عسكرية داخل سوريا إذا ما قررت تركيا الدخول في المعركة، بل على عكس ذلك، فهناك من هو مستعد لتحويل الدخول العسكري التركي إلى مستنقع، كما حصل مع القوات الأمريكية في العراق، وأفغانستان؛ فإيران جاهزة لقلب الموازين عبر استراتيجية المواجهة غير المتوازية، وذلك بالتنسيق مع حزب الله والنظام السوري، والحكومة العراقيّة والميليشيات الشيعيّة الأخرى، وهذا يعني أنّ تركيا ستكون معزولة في مواجهة كل هؤلاء اللاعبين.

ثالثًا: الحسابات الدوليّة:

أمّا على المستوى الدولي، فالأمر يكاد يكون مشابهاً؛ فعلى الرغم من كثرة الحديث والتصريحات حول دعم الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وباقي الدول للثورة السورية والثوّار والائتلاف الوطني، فإن الحقائق والوقائع تؤكّد عكس ذلك صراحة؛ فالاتحاد الأوروبي فرض

حظر تسليح عن المعارضة. أمّا الولايات المتّحدة، فقد كانت تمارس ضغوطاً شديدة خلال السنة الأولى لمنع تسليح المعارضة، وخلال السنة الثانية ظلّ جزء داخل الإدارة الأمريكية يعترض على هذا الموضوع، فيما انتقل البعض الآخر الى الحديث عن تسليح بعض المجموعات شرط أن تقاتل مجموعات أخرى، وهو ما لم يتم الاستجابة إليه حتى الآن. هذا الموقف السلبي، جعل الأتراك مترددين إزاء أية خطوة داخل سوريا خوفاً من أن يكون هناك فخ في جعل تركيا تدخل ثمّ تترك وحدها هناك دون أيّة مساعدات حقيقيّة، ودون أي التزام حقيقي من قبلهم.

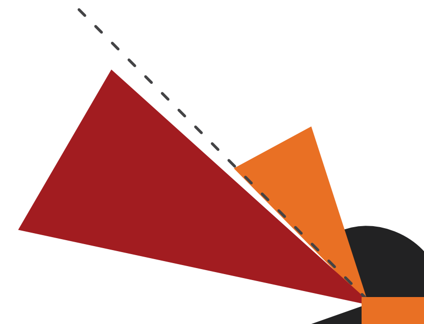
فالأتراك لا يخافون مواجهة الأسد، ولكن الحقائق تقول، إنّ مواجهة مع الأسد ستجعلهم أيضًا، على الأقل، في مواجهة مع روسيا والصين وإيران والعراق وحزب الله معاً، ومن دون أية تعهدات دولية بدعم من تركيا.. في موقف كهذا، سيكون من غير العقلاني الدخول في حرب مع نظام الأسد.

خلاصة:

من دون حصول جذري في المعطيات المتعلّقة بشروط تدّخل تركيا في الصراع، أو في موقف الولايات المتّحدة، أو في المعطيات على الأرض داخل تركيا تجاه المسألة السورية، سيكون من الصعب على الحكومة التركية أن تنتهج سياسة مغايرة عن تلك التي تمت ممارستها خلال المرحلة السابقة، علماً أنّه من الممكن، في مرحلة متقدمة، توقّع ردود أفعال محدودة في المكان والزمان مرتبطة بعدوان سوري مباشر على تركيا.







الملف الساخن

زنقة غابس – الرباط المدينة
الرباط، المغرب
ص.ب : 10569
هاتف : 00212537730450
فاكس : 00212537730408
بريد إلكتروني: info@mominoun.com

www.mominoun.com

 MominounWithoutBorders

 @Mominoun_sm

YouTube mominoun